الأمم المتحدة

A/63/PV.67

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٦٧**

الخميس، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيك (جزر سليمان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تقارير اللجنة السادسة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة اليوم في تقارير اللجنة السادسة عن بنود جدول الأعمال من ٧٢ إلى ٧٩، و ٩٩، و ١١٠، و ١١٩، و ١٢٩، و ١٥٠، و ١٥١، و ١٥٣، و ١٥٦.

أطلب من مقرر اللجنة السادسة، السيد ماركو راكوفيتش من سلوفينيا، أن يقدم في بيان واحد تقارير اللجنة السادسة المعروضة على الجمعية العامة.

السيد راكوفيتش (سلوفينيا)، مقرر اللجنة السادسة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أقدم تقارير اللجنة السادسة عن عملها خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. لقد أحالت الجمعية إلى اللجنة ١٤ بندا موضوعيا وثلاثة بنود إجرائية من بنود جدول الأعمال، مقسمة تحت ثلاثة عناوين متناسبة مع أولويات المنظمة، وهي ''تعزيز العدالة والقانون الدولي''، و''مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره''، و''المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى''.

وأعتزم عرض تقارير اللجنة السادسة عن مختلف البنود حسب الترتيب المدرجة به في إطار كل من هذه العناوين الثلاثة.

سأبدأ بالعنوان الأول، ''تعزيز العدالة والقانون الدولي''، الذي في إطاره نظرت اللجنة السادسة في ٨ بنود واعتمدت ١١ مشروع قرار.

التقرير المقدم في إطار البند ٧٢ من جدول الأعمال، ''جنسية الأشخاص الطبيعيين في حالة خلافة الدول''، وارد في الوثيقة A/63/436، ومشروع القرار الذي أوصيت الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ٧ من التقرير.

والتقرير المقدم في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال، ''المساءلة الجنائية لمسؤولي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات''، يرد في الوثيقة A/63/437، ومشروع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-64315 (A)

القرار الذي أوصيت الجمعية باعتماده مستنسخ في الفقرة ١٠ من التقرير. ويبني مشروع القرار على القرار الذي اتخذ العام الماضي بشأن الموضوع، في حين يشمل عددا من العناصر الإضافية الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لضمان المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات. وعلاوة على ذلك، سيطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين عن تنفيذ القرار، على أساس المعلومات التي ترد من الحكومات والأمانة العامة.

التقرير المقدم في إطار البند ٧٤ من جدول الأعمال، ”تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها الحادية والأربعين“، وارد في الوثيقة A/63/438. أوصت اللجنة السادسة الجمعية بأن تعتمد ثلاثة مشاريع قرارات، وهي مستنسخة في الفقرة ١٢ من التقرير. وأوصي بأن تعتمد الجمعية اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود نقل البضائع الدولي بالبحر كليا أو جزئيا، الواردة في مرفق مشروع القرار الثالث، وبأن تأذن بتنظيم حفل فتح باب التوقيع على الاتفاقية في ٢٣ أيلول/سبتمبر في روتردام، هولندا.

التقرير المقدم في إطار البند ٧٥ من جدول الأعمال، ”تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الستين“، وارد في الوثيقة A/63/439، ومشروعا القرارين اللذان أوصيت الجمعية باعتمادهما مستنسخان في الفقرة ١٠ من التقرير. وفي أحد القرارين، تحيط الجمعية علما، في جملة أمور، بمشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية، التي قدمتها لجنة القانون الدولي، والمرفق نصها بالقرار.

التقرير المقدم في إطار البند ٧٦ من جدول الأعمال، ”حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة“، وارد في الوثيقة A/63/440، ومشروع القرار الذي أوصيت الجمعية باعتماده مستنسخ في الفقرة ٨ من التقرير.

والتقرير المقدم في إطار البند ٧٧ من جدول الأعمال، ”النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين“، يرد في الوثيقة A/63/441، ومشروع القرار الذي أوصيت الجمعية باعتماده مستنسخ في الفقرة ٧ من التقرير.

التقرير المقدم في إطار البند ٧٨ من جدول الأعمال، ”تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة“، وارد في الوثيقة A/63/442، ومشروع القرار الذي أوصيت الجمعية باعتماده وارد في الفقرة ٩ من التقرير.

وأخيرا، التقرير المقدم في إطار البند ٧٩ من جدول الأعمال، ”سيادة القانون الدولي على الصعيدين الوطني والدولي“، يرد في الوثيقة A/63/443، ومشروع القرار الذي أوصيت الجمعية باعتماده مستنسخ في الفقرة ٨ من التقرير. وفيما يتعلق بالفقرة ١٠ من مشروع القرار، توصلت اللجنة السادسة إلى تفاهم وارد في الفقرة ٧ من التقرير.

اعتمدت اللجنة السادسة مشاريع القرارات الـ ١١ بدون تصويت، ويحدوني الأمل في أن تتمكن الجمعية العامة من أن تحذو حذوها.

أتناول الآن العنوان الثاني، ”مكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره“. وتحت هذا العنوان، نظرت اللجنة السادسة في البند ٩٩ من جدول الأعمال، ”التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي“. ويرد التقرير ذو الصلة في الوثيقة A/63/444، ومشروع القرار الذي أوصيت الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ١١ من التقرير.

اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بدون تصويت، وآمل أن تتمكن الجمعية من أن تحذو حذوها. وأود أن أشير إلى أنه إذا اعتمدت الجمعية مشروع القرار بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، فإنها، في جملة أمور، تطلب إلى اللجنة المخصصة المنشأة عملا بالقرار ٥١/٢١٠ أن تقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية في حالة إتمام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وكما هو الحال في الماضي، من المتوخى أن يبقي البند المعني مفتوحا في جدول أعمال الجمعية.

وتحت العنوان الثالث والنهائي، ''المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى''، نظرت اللجنة السادسة في خمسة بنود موضوعية وثلاثة بنود إجرائية. وسأبدأ بالبنود الموضوعية.

نظرت اللجنة السادسة في البند ١٢٩ من جدول الأعمال، ''إقامة العدل في الأمم المتحدة''. ويرد التقرير ذو الصلة في الوثيقة A/63/451، ومشروع المقرر الذي أوصيت الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ١١ من التقرير. وإذا اعتمدت الجمعية مشروع المقرر هذا، فإن اللجنة المخصصة المعنية بإقامة العدل في الأمم المتحدة والمنشأة عملا بمقرر الجمعية ٥١٩/٦٢ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ستجتمع في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لمواصلة العمل المتعلق بالجوانب القانونية للبنود التي لم يبت فيها بعد، على أن تؤخذ في الحسبان نتائج مداولات اللجنتين الخامسة والسادسة بشأن البند، والمقررات السابقة للجمعية وأي مقررات أخرى قد تتخذها الجمعية خلال دورتها الثالثة والستين قبل انعقاد اجتماع اللجنة المخصصة. وستقدم اللجنة المخصصة تقريرا عن أعمالها إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين.

ونظرت اللجنة السادسة أيضا في البند ١٥٠ من جدول الأعمال، ''تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف''. ويرد التقرير ذو الصلة في الوثيقة A/63/452، ومشروع القرار الذي أوصيت الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ٨ من التقرير.

وفضلا عن ذلك، نظرت اللجنة السادسة في ثلاثة طلبات للحصول على مركز مراقب في الجمعية العامة. وأوصت اللجنة بأن تمنح الجمعية مركز مراقب للمنظمات التالية: مركز الجنوب، في إطار البند ١٥١ من جدول الأعمال؛ والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، في إطار البند ١٥٣ من جدول الأعمال؛ وجامعة السلام، في إطار البند ١٥٦ من جدول الأعمال. والتقارير ذات الصلة ترد، حسب الترتيب، في الوثائق A/63/453 و A/63/455 و A/63/454، ومشاريع القرارات ذات الصلة مستنسخة في الفقرة ٧ من كل تقرير.

واعتمدت اللجنة السادسة بدون تصويت مشاريع القرارات ومشروع المقرر المقدمة في إطار هذه البنود، وآمل أن تتمكن الجمعية العامة من أن تحذو حذوها.

وأخيرا، وفي إطار هذه المجموعة، نظرت اللجنة السادسة في ثلاثة بنود إجرائية، هي تحديدا البند ١١٠، ''تنشيط أعمال الجمعية العامة''؛ والبند ١١٩، ''تخطيط البرامج''؛ والبند ٥، ''انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية''. والتقرير المقدم في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، الذي يتضمن برنامج العمل المؤقت لأعمال اللجنة السادسة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، يرد في الوثيقة A/63/445. ومشروع المقرر الذي بموجبه تحيط الجمعية العامة علما ببرنامج العمل المؤقت مستنسخ في الفقرة ٧ من التقرير. والتقرير عن البند ١١٩ من جدول الأعمال مستنسخ في الوثيقة A/63/450، ولم توص الجمعية باتخاذ أي إجراء إضافي. وعلاوة على ذلك، لا يوجد تقرير بشأن البند ٥ من جدول الأعمال. وجريا على الممارسة

السابقة، فإن انتخاب أعضاء مكتب اللجنة السادسة للدورة الرابعة والستين سيجري في مرحلة لاحقة في سياق الدورة الحالية.

لا يزال القانون الدولي يضطلع بدور أساسي في تسيير العلاقات الدولية. إنه الأساس الذي يستند إليه بقوة ميثاق منظمتنا. وعلى مدار السنوات كان يُطلب من اللجنة السادسة أن تضطلع بدور مهم في مساعدة الجمعية العامة على أداء مهامها المتصلة بتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي. وهذا العام قامت اللجنة السادسة، من خلال اعتماد مشاريع القرارات والمقررات الواردة في التقارير التي قدمتها للتو، بمواصلة تركيز جهودها على تعزيز دور المنظمة وتحقيق أهدافها فيما يتعلق بثلاثة مجالات ذات أولوية حددتها الجمعية العامة، وهي تعزيز العدالة والقانون الدولي؛ ومراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره؛ والمسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى. وفي بعض الحالات، تتطلب مشاريع القرارات اتخاذ إجراءات محددة من جانب الدول. ويحدوني أمل حقيقي في اتخاذ هذه الإجراءات خلال الأشهر القادمة.

وبهذا أختتم تقديمي لتقارير اللجنة السادسة. اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني لرئيس اللجنة السادسة، سعادة السفير حامد البياتي، لقيادته الجديرة بالثناء. كما أود أن أشكر الأعضاء الآخرين للمكتب، السيدة آنا كريستينا رودريغيز – بينيدا والسيد سكوت شيران والسيد الحاج لامين على تعاونهم وعلى الدعم الذي قدموه لي بصفتي مقرر اللجنة. علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناني وتقديري لأمانة اللجنة السادسة، وبخاصة السيدة ماهنوش أرسانجاني، رئيسة شعبة التدوين، لدعمها الدؤوب والبالغ المهارة. ومن الأخبار المحزنة أن السيدة أرسانجاني ستترك منصبها. وبالنيابة عن اللجنة السادسة، أتمنى لها كل النجاح في المستقبل.

أخيرا، أود أن أعرب عن خالص شكري لجميع الممثلين والزملاء على مساهماتهم التي لا تقدر بثمن في نجاح دورة اللجنة السادسة هذا العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقرر اللجنة السادسة. وأود أن أنضم إليه في التقدم بالشكر لرئيس اللجنة السادسة وأعضاء المكتب الآخرين على عملهم الممتاز.

إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة السادسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. وقد قامت الوفود بتوضيح مواقفها بشأن توصيات اللجنة السادسة وذلك في اللجنة، وترد هذه المواقف في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

أود أن أذكّر الأعضاء أنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أنه:

> ”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين تنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

كما أود أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت تحدد مدته بـ ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ في البت بشأن التوصيات الواردة في تقارير اللجنة السادسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الأسلوب الذي اتبعناه في اللجنة السادسة، ما لم يتم إخطار الأمانة العامة مقدما بخلاف ذلك. لذلك آمل أن

نشرع في اعتماد تلك التوصيات دون تصويت، كما سبق اعتمادها دون تصويت في اللجنة السادسة.

البند ٧٢ من جدول الأعمال

جنسية الأشخاص الطبيعيين في حالة خلافة الدول

تقرير اللجنة السادسة (A/63/436)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها. سنبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/١١٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٧٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٣ من جدول الأعمال

المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات

تقرير اللجنة السادسة (A/63/437)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ١٠ من تقريرها. سنبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/١١٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٧٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٤ من جدول الأعمال

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الحادية والأربعين

تقرير اللجنة السادسة (A/63/438)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية ثلاثة مشاريع قرارات أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ١٢ من تقريرها. نبت الآن في مشاريع القرارات من الأول إلى الثالث.

مشروع القرار الأول بعنوان ”تقريرا لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الأربعين المستأنفة ودورتها الحادية والأربعين“. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٦٣/١٢٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثاني بعنوان ”الدليل التشريعي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن المعاملات المضمونة“. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٦٣/١٢١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثالث بعنوان ”اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود نقل البضائع الدولي بالبحر كليا أو جزئيا“. لقد اعتمدت اللجنة

السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٢٢/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٧٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٥ من جدول الأعمال

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الستين

تقرير اللجنة السادسة (A/63/439)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروعا قرارين أوصت باعتمادهما اللجنة السادسة في الفقرة ١٠ من تقريرها. نبت الآن في مشروعي القرارين الأول والثاني.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار الأول، المعنون ”تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الستين“. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٢٣/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثاني معنون ”قانون طبقات المياه الجوفية“. اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٢٤/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٧٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٦ من جدول الأعمال

حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة

تقرير اللجنة السادسة (A/63/440)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ٨ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٥/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يود أن يتكلم تعليلا للموقف إزاء القرار الذي اتخذ للتو.

السيد طالب (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، أود أن أعود إلى البند ٧٦ من جدول الأعمال، المعنون ”حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة“.

يود وفد بلادي أن يتكلم تعليلا للتصويت على البند المشار إليه. فقد انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء على مشروع القرار بالرغم من التحفظات الموجودة لديه حول فقرة ديباجة مشروع القرار التي تشير إلى دخول البروتوكول الإضافي الثالث والشعار الجديد حيز التنفيذ، حيث لا يزال لدى بلادي تحفظات على البروتوكول الإضافي الثالث، الذي تم اعتماده ولأول مرة بالتصويت لدى اعتماد اتفاقيات تتعلق بالقانون الإنساني الدولي. وعبر وفدي بلادي خلال المفاوضات التي أدت إلى اعتماده عن تحفظات إزاء اعتماد

البروتوكول و لم يتم ذكر التحفظات في صيغة البروتوكول الثالث. وما زالت هذه التحفظات قائمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٧٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٧ من جدول الأعمال

النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين

تقرير اللجنة السادسة (A/63/441)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٦/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٧٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٨ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

تقرير اللجنة السادسة (A/63/442)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ٩ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٧/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٧٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٩ من جدول الأعمال

سيادة القانون الدولي على الصعيدين الوطني والدولي

تقرير اللجنة السادسة (A/63/443)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ٨ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٨/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٧٩ من جدول الأعمال.

البند ٩٩ من جدول الأعمال

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير اللجنة السادسة (A/63/444)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ١١ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار.

أعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلا للموقف قبل البت في مشروع القرار.

السيدة تشاندرا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أظهرت الحوادث التي حصلت مؤخرا أنه ينبغي ألا يكون هناك أي تهاون في معالجة المسائل المتعلقة بالإرهاب. ومن الضروري أن يوجه المجتمع الدولي وبصورة عاجلة رسالة قوية مفادها أنه لا يمكن التسامح إزاء ارتكاب الأعمال الإرهابية المروعة وستواجه بإدانة وعقاب شديدين. ونحن نشارك توافق الآراء على مشروع القرار هذا. ومع ذلك، نحتفظ بحق تقديم اقتراح في أي وقت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد طالب (الجمهورية العربية السورية): لقد انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء على مشروع القرار المقدم في إطار البند ٩٩ من جدول الأعمال المعنون ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي''، وذلك بالرغم من تحفظاته على إدراج منظمة ذات طبيعة عسكرية من ضمن المنظمات الواردة في الفقرة الحادية والعشرين من ديباجة مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير تعليلا للموقف.

نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٩/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٩٩ من جدول الأعمال.

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير اللجنة السادسة (A/63/445)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع مقرر أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع المقرر، المعنون ''برنامج العمل المؤقت للجنة السادسة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة''. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع المقرر. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٠ من جدول الأعمال.

البند ١١٩ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

تقرير اللجنة السادسة (A/63/450)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بتقرير اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١١٩ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

إقامة العدل في الأمم المتحدة

تقرير اللجنة السادسة (A/63/451)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع مقرر أوصت باعتماده اللجنة السادسة في

الفقرة ١١ من تقريرها. سنبت الآن في مشروع المقرر. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

تقرير اللجنة السادسة (A/63/452)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ٨ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/١٣٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥١ من جدول الأعمال

منح مركز المراقب في الجمعية العامة لمركز الجنوب

تقرير اللجنة السادسة (A/63/453)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/١٣١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٣ من جدول الأعمال

منح جامعة السلام مركز المراقب في الجمعية العامة

تقرير اللجنة السادسة (A/63/455)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها. سنبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/١٣٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال

منح الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال مركز المراقب في الجمعية العامة

تقرير اللجنة السادسة (A/63/454)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة السادسة في

الفقرة ٧ من تقريرها. سنبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/١٣٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظرها في جميع تقارير اللجنة السادسة المعروضة عليها. وبالنيابة عن الجمعية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سعادة السيد حامد البياتي، الممثل الدائم للعراق ورئيس اللجنة السادسة، وكذلك أعضاء المكتب والوفود على العمل الجيد الذي قاموا به.

البند ١١ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج النزاع

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (A/63/560)

مشروع قرار (A/63/L.52)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للهند لكي يقدم مشروع القرار A/63/L.52.

السيد سين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي رئيس نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات لعام ٢٠٠٨. وبهذه الصفة، يشرفني أن أقدم، تلبية لطلب الجمعية الوارد في الفقرة ٢١ من قرارها ٦٢/١١، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ عملية كيمبرلي خلال هذا العام.

اضطلع الماس بدور كبير جدا في نشوب الصراعات وإطالة أمدها في بلدان عديدة نتيجة لإساءة استخدام الثروة الناجمة عن هذا المورد. وبالإضافة إلى تمويل صراعات مسلحة مدمرة، فإن التجارة غير المشروعة في الماس الخام تؤثر سلبا أيضا على التجارة الدولية المشروعة في الماس. إن الجهود المبذولة لمعالجة المشكلة عن طريق اعتماد منظور لبرنامج إنمائي شامل، يجب ألا تُركز على جانب الإمداد فحسب، بل أيضا على جميع جوانب سلسلة الإمداد، بما فيها عملية التجهيز والاتجار والشراء من جانب المستهلك.

وفي هذا السياق ثبت نجاح عملية كيمبرلي نجاحا ملحوظا في إزالة الصلة بين الصراع والاتجار غير المشروع بالماس، وبذلك تحمي السلام وأسباب الرزق والأمن لملايين الناس حول العالم. وأدى هذا النجاح إلى زيادة في التجارة المشروعة في الماس. واليوم، يبرز الماس بوصفه أداة للتقدم الاقتصادي ووسيلة لمواجهة تحديات التنمية في بلدان كثيرة. وعلى مدار هذه السنوات، برزت هذه العملية كنموذج للجهود المبذولة من أصحاب المصلحة المتعددين، تعاونت فيه بنجاح حكومات وطنية ودوائر صناعة الماس والمجتمع المدني من أجل منع نشوب الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

لقد تشرفت الهند بتوليها رئاسة عملية كيمبرلي خلال عام ٢٠٠٨ في جهودها المتعددة المسارات والمستمرة لتعزيز تنفيذ العملية. وتشكل شمولية العملية مجالا رئيسيا لنجاحها. والعضوية في العملية مفتوحة على أساس غير تمييزي لجميع الدول الراغبة والقادرة على التمسك بشروط العملية. واليوم، أصبح عدد كبير من بلدان إنتاج الماس وتجارته ومعالجته أطرافا في عملية كيمبرلي. وانضمت

المكسيك إلى العملية في عام ٢٠٠٨، وتمت الموافقة على أن تستأنف جمهورية الكونغو الديمقراطية تجارة الماس الخام.

وإضافة إلى ذلك، تنعكس شمولية العملية في حقيقة أن جميع المشاركين تقريبا أعضاء على الأقل في أحد الأفرقة العاملة العديدة التابعة للعملية. وتم التأكيد مجددا على التزام المشاركين بمشاركتهم في الزيارات الاستعراضية وحلقات العمل التقنية الرامية إلى تعزيز المعرفة والمهارات في قطاع الماس وبتقديمهم للمساعدة المالية الاستباقية للمشاركين الآخرين.

وخلال عام ٢٠٠٨، شاركت عملية كيمبرلي مع جمهورية فترويلا البوليفارية بتنظيم زيارة قام بها المرشحون لتولي رئاسة العملية في أعقاب إعلان فترويلا، خلال اجتماع ما بين الدورات الذي عقد في حزيران/يونيه في نيودلهي، أنها ستنقطع طوعا عن العملية لفترة عامين وستوقف إصدار شهادات المنشأ لصادراتها من الماس. ومكنت الزيارة العملية من التوصل إلى تفهم أفضل للتحديات التي يواجهها البلد في قطاعه للماس. ولم تعد فترويلا تصدر الماس الخام أو تستورده. وقررت العملية منذ ذلك الوقت أنها ستواصل العمل مع فترويلا بغية مساعدة البلد ودعمه في تطوير الضوابط الداخلية المناسبة لإنتاجها للماس الغريني بالوسائل التقليدية اتساقا مع المعايير الدنيا للعملية. وستواصل فترويلا المشاركة في العملية وحضور الاجتماعات وتقديم إحصاءات الإنتاج خلال فترة الانقطاع الطوعي.

وهذا يشكل دليلا آخر على الشمولية المتبادلة المتأصلة في العملية ويشهد على استعداد أسرة عملية كيمبرلي للوقوف صفا واحدا، وللتعلم من أفضل الممارسات العالمية ولتقديم المساعدة بصورة استباقية عند الاقتضاء.

وتشكل الشفافية معلما هاما آخر لعملية كيمبرلي. واتخذت العملية خطوة إلى الأمام في ذلك الصدد بنشر البيانات دون السنوية لتجارة الماس الخام وإنتاجه للفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧. وما زالت الإحصاءات والتقارير السنوية التي يقدمها المشاركون وتقارير زيارات استعراض الأقران تمثل عناصر رئيسية للرصد. وقدم جميع المشاركين في العملية الإحصاءات والتقارير السنوية الخاصة بهم لعام ٢٠٠٧، التي تم تحليلها لتحديد المسائل المتعلقة بالتنفيذ وأفضل الممارسات. وإضافة إلى ذلك، تم القيام بالتحليل الإحصائي لكل زيارة لاستعراض الأقران.

وخلال العام، أكملت عملية كيمبرلي أعمالها المستمرة لاستكمال صورة إنتاج كوت ديفوار للماس، وحقول مارنغ لإنتاج الماس في زمبابوي وتوغو. وتم وضع البروتوكولات الإحصائية لاستكمال تلك الأعمال. وعلاوة على ذلك، تم إطلاق مبادرة لتسخير تكنولوجيا المعلومات بغية تحسين نوعية البيانات.

وما زال المشاركون في عملية كيمبرلي الذين ينتجون الماس الغريني بالوسائل التقليدية يتابعون توصيات العملية بشأن إنتاج الماس الغريني بالوسائل التقليدية. وأصدرت للمرة الأولى مصفوفة موحدة لحصر هؤلاء المشاركين. وسيتم استكمال قوائم الحصر كل ستة أشهر. وإضافة إلى ذلك، استمر تقديم المساعدة التقنية والتدريب لدعم تنفيذ العملية.

وخلال عام ٢٠٠٨، زادت عملية كيمبرلي من تعميق مشاركتها مع الأمم المتحدة. وشارك خبراء العملية في الزيارة المشتركة التي قامت بها إلى كوت ديفوار الأمم المتحدة وعملية كيمبرلي. وبناء على طلب الأمم المتحدة، قام أحد خبراء العملية بزيارة لمالي لفحص شحنة من الماس الخام تم ضبطها وأكد الخبير احتمال أن تكون الشحنة إيفوارية المنشأ. وستواصل العملية تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة في

كوت ديفوار، التي ما زالت موضوعا للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة ولا تمارس تجارة الماس الخام.

وسعت الهند خلال رئاستها لعملية كيمبرلي لتعزيز العملية، وخاصة بالبناء على التقاليد السابقة والاتفاقيات وبالتنسيق مع الأفرقة العاملة واللجان التابعة للعملية بغية تحسين تنفيذ قرارات العملية. وفي ذلك الصدد، نعرب عن امتناننا للرؤساء السابقين للعملية على الجهود التي بذلوها. كما نعرب عن خالص شكرنا لرؤساء الأفرقة العاملة واللجان ولجميع المشاركين في العملية وللصناعة والمجتمع المدني على كل التعاون والدعم الذي تلقيناه خلال العام الماضي.

كما يشرف الهند، بصفتها رئيس عملية كيمبرلي، أن تتولى عرض مشروع القرار A/63/L.52، المعنون ''دور الماس في تأجيج النزاعات: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها''. وظل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للعملية عنصرا رئيسيا في نجاحها، وتتخذ الجمعية العامة تقليديا قرارا سنويا يعرب عن الدعم لأنشطة العملية.

وفي الأعوام السابقة، يبرز مشروع القرار هذا الأنشطة الهامة التي تضطلع بها العملية خلال العام. كما أن مشروع القرار يعرب عن الارتياح إزاء تنظيم أعمال عملية كيمبرلي فيما يتعلق بمواصلة وضع قواعد وإجراءات شفافة وموحدة. ويرحب مشروع القرار بالمبادئ التوجيهية التي أقرها اجتماع نيودلهي العام، ويوصي باتخاذ تدابير مؤقتة بشأن حالات عدم الامتثال الخطيرة للشروط الدنيا لعملية كيمبرلي ووضع المبادئ التوجيهية لتحديد حالات عدم الامتثال الخطيرة وقائمة إرشادية بالتدابير التصعيدية. ويبرز مشروع القرار أيضا المنظور الإنمائي لعملية كيمبرلي بإقراره بأن قطاع الماس يشكل عاملا حفازا مهما لتحقيق الحد من الفقر وتلبية شروط الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان المنتجة للماس.

ونحن نتطلع إلى تأييد جميع الوفود في اعتماد مشروع القرار هذا، الذي سيؤكد مجددا على الأهمية المستمرة التي توليها الجمعية العامة لأعمال عملية كيمبرلي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدخل تصويبين طفيفين على مشروع القرار A/63/L.52 بصيغته المعممة، بغية تحقيق التوافق مع النص الذي تم الاتفاق عليه خلال المشاورات غير الرسمية. ففي منتصف الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار، تستبدل عبارة ''تحث عملية كيمبرلي على مواصلة'' بعبارة ''أدت إلى التوصية بأن تواصل عملية كيمبرلي''. وفي الفقرة ١٣ من مشروع القرار، تستبدل عبارة ''تمكين كوت ديفوار'' بلفظة ''التمكين''.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، يعرب وفد المملكة المغربية عن تقديره الصادق لوفد الهند، رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٨، على اضطلاعه بقيادة العملية خلال فترة عمله. والمجموعة الأفريقية تؤيد تأييدا كاملا عملية كيمبرلي، التي نجحت، بعد فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أعوام من مزاولة عملها، في زيادة شفافية تجارة الماس الخام وفعالية تنظيمها.

وترحب المجموعة الأفريقية مع شعور كبير بالتقدير بالتقدم الكبير المحرز في تدعيم عملية كيمبرلي وتعزيزها، وهي صك يشكل أداة حيوية لمنع نشوب الصراع والردع. وقبل إدخال الأمم المتحدة لعملية كيمبرلي في الجمعية العامة بوصفها القرار ٥٦/٥٥ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أدى الاتجار غير المشروع بالماس إلى تأجيج بعض أكثر الصراعات المدمرة التي شهدتها القارة الأفريقية. وإضافة إلى تمويل الصراعات، أثر الاتجار غير المشروع بالماس الخام تأثيرا سلبيا على تجارة الماس الدولية المشروعة. ومع ذلك،

لا بد من التسليم بأن الحشد المستمر للمجتمع الدولي مكن من اتخاذ خطوات واسعة في وقف الاتجار غير المشروع بالماس ومنعه.

واضطلعت عملية كيمبرلي، التي تمثل الدول الأعضاء فيها ٩٩,٨ في المائة من تجارة الماس العالمية، بدور رائد في توجيه الجهود الدولية نحو بلوغ الهدف العالمي المتمثل في قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة بالماس الخام والصراع المسلح. وفي ذلك الصدد تعتبر عملية كيمبرلي آلية إبداعية ومفيدة في آن واحد. فهي تتعامل مع مشاكل ماس النزاع لا على مستوى استخراج الماس فقط وإنما أيضا من زاوية تجهيزه والاتجار به. ونظامها لإصدار الشهادات كان فعالا بصورة خاصة في التحقق من مشروعية إنتاج وتجارة الماس الخام وتنظيمهما. إنها تحترم حقا سيادة الدول في العملية وهي مدفوعة بالجهود الطوعية للمشاركين فيها.

وبفضل عملية كيمبرلي أصبح ماس النزاع لا يستأثر اليوم إلا بنسبة ضئيلة من سوق الماس العالمية. فنسبة ماس النزاع تقل اليوم عن ١ في المائة من التجارة الدولية، في حين أنها كانت في التسعينات تبلغ ١٥ في المائة من تلك التجارة.

إن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ تطور وأصبح نظاما متقدما متشعبا يسمح بقدر أكبر من الشفافية في تجارة الماس. ووفقا لفريق عملية كيمبرلي العامل المعني بالإحصاءات، تمكن نظام إصدار الشهادات في عام ٢٠٠٦ من رصد ٣٥,٧ بليون دولار من صادرات الماس الخام، تمثل أكثر من ٤٨٠ مليون قيراط، وقد أصدر أعضاء عملية كيمبرلي ٥٥ ٠٠٠ شهادة.

الماس واحد من الموارد الطبيعية الرئيسية التي حُبيت بها القارة الأفريقية. ويأتي من أفريقيا سنويا ما يقرب من ٦٥ في المائة من الماس العالمي، ما قيمته أكثر من ٨,٤ بليون دولار. وفي منطقة الجنوب الأفريقي وحدها توفر صناعة الماس فرص العمل لأكثر من ٣٨ ٠٠٠ فرد، وعلى الصعيد العالمي يقدر أن صناعة الماس تدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ما يقرب من ١٠ ملايين إنسان. لذا فإن اقتصادات عدد كبير من الدول الأفريقية تعتمد على إنتاج الماس والاتجار به. وإن المشاركة النشطة للبلدان الأفريقية في عملية كيمبرلي وموقفها الريادي يشهدان على استعدادها لاستغلال هذه الموارد تعزيزا للرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكانها ولبناء البنية التحتية الحاسمة الأهمية للتنمية.

وفي ذلك الصدد، تود مجموعة الدول الأفريقية أن تنوه بجهود جمهورية أنغولا بتأسيس رابطة منتجي الماس الأفارقة، التي يتمثل هدفها في تنسيق السياسات والاستراتيجيات اللازمة للتطوير المتواصل الدائم لصناعة الماس الأفريقية.

ومما يتسم بالأهمية تعزيز خصائص عملية كيمبرلي التي بُنيت وطُورت في السنوات الثماني الماضية لتصبح من مزاياها الفريدة. ومن بين تلك المزايا، ينبغي الحفاظ على صفة الاشتمالية ليتسنى توسيع الشراكة بين البلدان المنتجة والمصدرة والمستوردة وأرباب صناعة الماس والمجتمع المدني.

وفي غضون أقل من ثماني سنوات، تمكن نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات من جمع معظم تجارة الماس الخام العالمية تحت سيطرته وبنى جهازا فعالا للإدارة العالمية. ومن أجل الحفاظ على هذا الأداء وضمان فعالية عملية كيمبرلي، يظل تحقيق أوسع مشاركة ممكنة من المجتمع الدولي أساسيا.

وتشدد مجموعة الدول الأفريقية على أن المساعدة التقنية التي تقدمها البلدان المانحة حاسمة للمشاركين في عملية كيمبرلي إذ أنها تعينهم على تشديد ضوابطهم الداخلية وتحسين أساليب جمع البيانات من خلال التعاون المعزز في ميدان الإحصاءات.

ومما يتسم بأهمية مماثلة للحفاظ على كفاءة عملية كيمبرلي التعاون دون الإقليمي الهادف إلى قطع دابر حركة

الماس الخام المحظورة عبر الحدود في غرب أفريقيا وأمريكا الجنوبية. وإن التعاون عبر الحدود يظل وسيلة حاسمة لتعزيز قدرة المجتمع الدولي على رصد حركة الماس الخام والسيطرة عليها، لا سيما عندما تتسبب الحدود السهلة الاختراق في جعل القيام بذلك تحديا صعبا. وفي ذلك الصدد تنادي المجموعة الأفريقية بتنسيق أفضل وتركيز أدق على الرابط بين عمل عملية كيمبرلي وعمل الأمم المتحدة في سعيها إلى صون السلم والأمن الدوليين.

أخيرا، تنتهز مجموعة الدول الأفريقية هذه الفرصة لتطمئن رئيسة عملية كيمبرلي المقبلة – ناميبيا – على حسن نيتنا ودعمنا وتعاوننا المتواصل في السنوات القادمة.

السيد دلاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي حول البند ١١ من جدول الأعمال، ”دور الماس في تأجيج النزاع“.

إن الاتحاد الأوروبي، الذي اشترك في عملية كيمبرلي كعضو واحد، يود أولا أن ينوه بالأهمية التي يوليها للعملية التي تسمح للمجتمع الدولي بأن يتصرف بطريقة شفافة ومنسقة للقضاء على الاتجار بماس النزاع. وقبل عام، بمناسبة المناقشة السنوية لدور الماس في تأجيج النزاع، رفع الاتحاد الأوروبي تقريرا إلى الجمعية العامة وسلّم رئاسة العملية للهند (انظر A/62/PV.57). واليوم إذ نختتم هذه السنة للرئاسة الهندية، يسعد الاتحاد الأوروبي أن يسجل أن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ تطور أكثر ليصبح أداة فريدة وفعالة لمنع الصراع وحقق تقدما كبيرا في مكافحة بلية ماس النزاع.

إن مصداقية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ تعتمد أولا وقبل كل شيء على تنفيذ المشاركين الفعال، والاتحاد الأوروبي يسعده أن يلاحظ أن قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق في هذا الصدد. وتنفيذ إعلان بروكسل بشأن مراكز تجارة الماس الخام وتصنيعه مكن عملية كيمبرلي من أن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة والمصدرة في سبيل تقوية ضوابطها. ومضاعفة الجهود تلك أدت إلى الاستيلاء على كميات كبيرة من الماس غير المشروع وبرهنت على الأثر الملموس لعملية كيمبرلي.

وعلاوة على ذلك جرى تعزيز عملية كيمبرلي نفسها، خاصة بالبدء في جولة ثانية من زيارات الاستعراض إلى مراكز تجارة الماس وتصنيعه مثل إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وكذلك إلى البلدان التي تعصف بها الصراعات مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا وكوت ديفوار. إن الاتحاد الأوروبي، بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالرصد، يرحب بمواصلة التزام المشاركين الذين يخضعون للتفتيش بموجب عملية كيمبرلي. ويسرنا أن نعلن أن الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر كيان تجاري في العالم، ملتزم تماما بهذه الممارسة وسيستقبل زيارة الاستعراض لعملية كيمبرلي في شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

إن الطابع الاشتمالي لعملية كيمبرلي ازداد توسعا في عام ٢٠٠٨، حيث يشارك فيها الآن ٧٥ بلدا، بما فيها ٢٧ دولة عضوا بالاتحاد الأوروبي. والجماعة الأوروبية، بصفتها رئيسة لجنة المشاركة، تفخر بدعمها انضمام المكسيك في عام ٢٠٠٨ إلى العملية بصفة مشارك. والقرارات المتخذة بشأن فنزويلا بينت أن عملية كيمبرلي يمكن أن تبقي على الحوار مستمرا مع بلد يعاني من صعوبات في تنفيذه لنظام إصدار الشهادات، مع كفالة ألا يؤثر ذلك على سلامة النظام.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن عملية كيمبرلي تشكل آلية للحوار والحل التقني تتصل بصورة خاصة بمسألة التجارة المحظورة بالماس الخام. وإننا نؤمن بأن مصلحة المشاركين لن يخدمها تسييس المسائل التي تعالجها العملية أثناء النظر السنوي للجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال.

وعلى العكس من ذلك، نرى حتمية بقاء العملية مستقلة وتوافقية. وبتلك الروح ذاتها من توافق الآراء، ساهم الاتحاد الأوروبي مساهمة بناءة في اجتماع نيودلهي وفي المفاوضات على مشروع القرار A/63/L.52، وتقدم باقتراحات لكفالة أن يعتمد النص بتوافق الآراء.

غير أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن مشروع القرار A/63/L.52 المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع“، المعروض على الجمعية بقصد اعتماده، لا يعبر بدقة عن المناقشات التي جرت بين ٣ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في نيودلهي، ولا يأخذ في الاعتبار الحالة في كل البلدان التي جرى التنويه بمشاركتها في عملية كيمبرلي في الاجتماع السادس للعملية. وعلى وجه التحديد، نأسف لكون أنه لم ترد أي إشارة إلى التحديات المستمرة التي تواجهها زمبابوي في تنفيذ العملية، رغم أن المشاركين في العملية نوهوا بها مع القلق.

ويأسف الاتحاد الأوروبي أيضا لأنه تعذر الإدلاء ببيان أكثر إيجابية، بحسب العرف المتبع، فيما يتصل بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس الجديدين لعملية كيمبرلي. والاتحاد الأوروبي، بدوره، يرحب، كما اعتاد أن يفعل كل سنة، باختيار ناميبيا رئيسا واختيار إسرائيل نائب رئيس لعملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٩.

ولئن كنا نعيد تأكيد دعمنا القوي لعملية كيمبرلي وللنظر فيها في إطار الجمعية العامة، نود أن نعرب عن تحفظاتنا بشأن عملية التفاوض على مشروع القرار. ورغم تلك التحفظات، يحدونا الأمل أن يتسنى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد عليموف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ينظر الاتحاد الروسي نظرة إيجابية عموما إلى عمل عملية كيمبرلي. ونلاحظ تطورها الدينامي ومصداقيتها الدولية المحسنة. ونرحب بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها الهند، بصفتها رئيسة العملية لعام ٢٠٠٨، في الوفاء بمتطلبات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس الخام فيما يتعلق بالمشاركين الذين يواجهون مشاكل، وبالتوصيات التي انبثقت عن استعراض النظام الذي يُجرى كل ثلاث سنوات.

عملية كيمبرلي تؤدي دورا هاما في إنجاز المهام المحددة بقرارات مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وإن الاتحاد الروسي يدعم جهود عملية كيمبرلي لتطوير التنسيق مع مجلس الأمن، بقصد منع دخول ماس الصراع إلى التجارة القانونية، ويرحب بالتأثير الإيجابي لمساهمات وكالات الأمم المتحدة في تحسين فعالية العملية.

ويرحب الاتحاد الروسي بانضمام المكسيك كمشارك في عملية كيمبرلي وإعادة انضمام جمهورية الكونغو إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ولئن كان العدد الإجمالي للمشاركين في العملية قد بلغ ٤٩ مشاركا يمثلون ٧٦ بلدان، فإننا نؤمن بأن العملية ينبغي ألا تقف عند هذا الحد. وإننا نؤيد مطامح ١١ دولة إضافية بأن تصبح مشاركة في عملية كيمبرلي، ونشجع، من حيث المبدأ، كل الدول المشتركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عمليات الماس الخام على أن تنضم إلى العملية.

ويرحب الاتحاد الروسي بالقرارات المعتمدة في اجتماع نيودلهي لعملية كيمبرلي والقاضية بأن يبقى ضمن العملية المشاركون الذين يواجهون صعوبات مؤقتة في الوفاء بمتطلبات نظام إصدار الشهادات. كما نرحب باستعداد العملية تقديم الدعم والمساعدة التقنية لأولئك المشاركين. وقد تبين على صعيد الممارسة أن قدرات العملية تيسر التغلب بفعالية على المصاعب في تنفيذ المتطلبات الدنيا للنظام.

ويؤمن الاتحاد الروسي بأن الأساس المعياري لعملية كيمبرلي ينبغي تحسينه وتكييفه مع المتطلبات المتصلة

بتطورها، وينبغي تطوير أساس قانوني بصورة تدريجية لأنشطة أفرقتها العاملة والمشاركين فيها والمراقبين. وفي ذلك الصدد نرحب باعتماد الاجتماع الوثيقة التي تحدد القواعد والمعايير اللازم اتباعها في اختيار المرشحين لمنصب نائب رئيس العملية، وإعادة قبول المشاركين السابقين في العملية، ومشاركة ضيوف الرئيس، وكذلك التدابير المؤقتة لتعليق المشاركة في نظام إصدار الشهادات. والاتحاد الروسي، بصفته رئيس لجنة القواعد والإجراءات، يؤمن بأن من الجوهري مواصلة تطوير قواعد موحدة شفافة ومعايير إجرائية وتطوير آلية للمشاورات والتنسيق داخل عملية كيمبرلي.

ختاما، نود أن نشكر الهند على تنسيقها الماهر والفعال للعمل بشأن مشروع القرار A/63/L.52، عن ماس النزاع. وإضافة إلى ذلك، نشكر كل الشركاء الذين تحلوا بنهج مدروس مرن واستعداد للقبول بالحلول التوفيقية. ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن كل فقرات مشروع القرار المتعلقة بالأنشطة المضمونية لعملية كيمبرلي. وإن اعتماد مشروع القرار السنوي هذا بتوافق الآراء ينبغي أن يظل أولوية أساسية للوفود في المستقبل.

السيدة مونغوا (بوتسوانا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديرنا لوفد الهند على الطريقة المقتدرة التي أدار بها شؤون عملية كيمبرلي أثناء رئاسة الهند لها. إن التقرير المقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ عملية كيمبرلي، الصادر في الوثيقة A/63/560، ومشروع القرار A/63/L.52 عن دور الماس في تأجيج النزاعات، يعطيان شهادة واضحة على القيادة الهندية التي لا تشوبها شائبة في ذلك الصدد.

نود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

مشروع القرار أداة مهمة مبنية على العلاقة الفريدة بين منظومة الأمم المتحدة وعملية كيمبرلي، التي هي هيئة ثلاثية مؤلفة من ٧٥ بلدا وأرباب صناعة الماس والمنظمات غير الحكومية – أي، ٤٩ مشاركا ألزموا أنفسهم بتفعيل مبادئ ومقاصد عملية كيمبرلي من خلال تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات.

الأعضاء ربما يعلمون أن الهدف الأولي لعملية كيمبرلي هو كفالة إبقاء الماس الخام المحظور بعيدا عن التجارة المشروعة بالماس، بقصد منع تلك المعاملات المحظورة من تأجيج الصراع المسلح والأنشطة غير القانونية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وقد تمكنت العملية بفضل الدعم الكبير الذي لا يني من المجتمع الدولي، والذي تجسده قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن مثل هذا القرار، من أن تحقق أهدافها بفعالية ونجاح.

مشروع القرار السنوي هذا، الذي يستكمل عملية كيمبرلي، يفيد في إثبات سلامة تلك العلاقة المتبادلة الفائدة وتوطيدها ورعايتها. وهو يدلل أيضا على عزمنا ومثابرتنا فرديا وجماعيا في بذل كل ما في وسعنا لمواصلة المساهمة في منع الصراعات وتسويتها عن طريق كسر الحلقة التي تربط بين الاتجار المحظور بالماس الخام والصراعات المسلحة.

لذلك انشرحت صدورنا عندما عرفنا من التقرير أن عملية كيمبرلي تواصل اتخاذ خطى واسعة في وضع ترتيبات تنظم التجارة الدولية بالماس الخام في سبيل كفالة أن تكون كل مصادر الماس الخام المنتج مشروعة. ولئن كان التقرير يُبرز التحديات المرتبطة بعدم امتثال بعض المشاركين التي يجب مواجهتها، إلى جانب أوجه قصور أخرى، فإنه يعطي صورة ايجابية إلى حد كبير عن التطورات. وهي تشمل التنفيذ المحسن لمتطلبات العملية، ومشاركة أوسع في آليات

الاستعراض، وشفافية ودقة أكبر في الإحصاءات المقدمة، وهذه تعتبر أداة رصد أساسية في العملية.

إن هذه العلامات البارزة الجديرة بالثناء تلخص، دون شك، ما يمكن أن ننجزه من خلال تحقيق أعلى مستوى ممكن من التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ولذلك فمن نافلة القول إن المشاركة على أوسع نطاق ممكن في عملية كيمبرلي هي أمر أساسي لتحقيق التنفيذ الفعال للعملية ورصدها والامتثال لها. ويسرنا استمرار نمو عملية كيمبرلي في الحجم والنطاق، وهي بذلك تؤكد مجددا أهميتها وصلتها بالموضوع ومساهمتها في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ولا يزال وفد بلادي على ثقة بأنه، ومن خلال هذه المبادرة، سنواصل تخفيض الأثر المدمر للصراعات التي يؤججها الاتجار بالماس الممول للصراعات. وبهذه الطريقة لن تصيب شعوب البلدان المتضررة بعد الآن لعنة الموارد الطبيعية التي جلبت المعاناة واليأس، ولكنها قد تتمتع بدلا من ذلك بحقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بالسلام والأمن والسلامة.

وفي هذا الخصوص، نلاحظ مع الارتياح أنه نتيجة للعمل الذي لا يقدر بثمن الذي أنجزته عملية كيمبرلي أصبح الماس، اليوم أكثر من أي وقت مضى، مصدرا رئيسيا لتمويل التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان، ولا سيما في أفريقيا. ولذلك فإننا متفائلون بأنه، في المستقبل غير البعيد، ستحول مداولاتنا التركيز إلى دور الماس في منع نشوب الصراعات، أو بعبارة أخرى ”الماس من أجل التنمية“.

ويعلق وفد بلادي أهمية كبيرة على هذه المسألة لعدد من الأسباب. يشكل الماس الدعامة الأساسية لاقتصادنا وهو إلى حد بعيد مصدر إنجازنا الاجتماعي والاقتصادي. وقبل سنتين قدّم رئيس بلادي السابق، فيستوس موغاي، تقرير عملية كيمبرلي إلى الجمعية العامة، بصفته رئيس عملية كيمبرلي. وفي ذلك العام قال الرئيس موغاي إنه:

> ”بالنسبة لشعبنا في بوتسوانا، تعني كل قطعة ماس تُشترى غذاء يوضع على موائدنا ومستويات معيشة أفضل ورعاية صحية أفضل، ومياه شرب آمنة، والمزيد من الطرق وأكثر من ذلك بكثير. وهي تعني إنه في الوقت الذي يهدد فيه مستقبلنا وباء الإيدز، تقدم بوتسوانا عقاقير مضادة لفيروسات النسخ العكسي لكل من يحتاج إليها، وتوفر الغذاء والملبس والدعم لما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ من أيتام الإيدز وتمول برامج لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل“.

وبإيجاز، نحن ننتج الماس من أجل التنمية، وهو يعزز فرصنا في تحقيق جميع أهدافنا الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي أن يظل الماس الممول للصراعات مصدرا للقلق البالغ لدى المجتمع الدولي. ولذلك من الضروري أن تظل هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال الجمعية لضمان استمرارنا في تعزيز الإنجازات التي تحققت وفي وضع أفضل الممارسات المتبعة في منع استخدام الماس في تأجيج الصراعات. ويتعين علينا أن نعمل باستمرار نحو تحقيق هدفنا المشترك لإنقاذ الأجيال الحاضرة والمقبلة من ويلات الحرب، وهو ما يتجسد في المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، وذلك من خلال دعم مبادرات مثل عملية كيمبرلي.

أخيرا، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بناميبيا بوصفها الرئيس القادم لعملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٩، وأن أؤكد لذلك البلد استمرار التعاون والدعم والنوايا الحسنة من جانب وفد بلادي.

السيدة هالبيرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر وفد الولايات المتحدة أن يشترك في تقديم مشروع القرار المتعلق بدور الماس في تأجيج النزاع. إن تلك الدول التي تشارك في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات جديرة بالتقدير لالتزامها بخفض عدد الصراعات التي يمولها الماس الذي يصل إلى تجارة الماس العالمية والأسواق الدولية للأحجار الكريمة. ويجب تشجيع النهج الفريد لأصحاب المصلحة المتعددين الذي تتعاون فيه الحكومات ودوائر صناعة الماس ومنظمات المجتمع المدني، وتواصل التعاون لبلوغ هذا الهدف من أجل تحقيق درجة أكبر من الفعالية. وبالعمل معا، تصبح لهذه الشراكة المتعددة الأوجه القدرة على ضمان أن تعمل التجارة المشروعة للماس على الحد من الفقر وتوفير التنمية الاقتصادية والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما أن نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات هو سابقة للمجتمع الدولي في مواجهة الصلة بين الاتجار بالموارد الطبيعية وتأجيج الصراع.

لقد كان عام ٢٠٠٨ عاما مهما لعملية كيمبرلي. ونحن نحيي روح القيادة التي تجلت بها الهند بوصفها رئيسا لعملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٨، والتي أدت إلى وضع تدابير مؤقتة بشأن عدم الامتثال وزيادة تشجيع البلدان على الامتثال للمعايير الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. وأعادت عملية كيمبرلي تحت القيادة الهندية تأكيد الجهود الأخيرة لتعزيز الرقابة الداخلية على سوق الماس من قبل منتجي الماس والبلدان المتاجرة به والمصنّعة له.

وقد سرنا في عام ٢٠٠٨ أن نرحب بالمكسيك بوصفها مشاركا في العملية وأن نعترف باستئناف تصدير الماس الخام من جمهورية الكونغو. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها ليبريا لإقامة نظام داخلي لرصد الماس وتعزيز عمليات الرقابة من أجل أن يساهم الماس الآن في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد. كما شهد عام ٢٠٠٨ صدور قرار فترويلا للانفصال طوعا عن عملية كيمبرلي لفترة سنتين تضع خلالهما خطة عمل لتنفيذ المعايير الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات.

وخلال هذا العام، أشادت عملية كيمبرلي أيضا بالجهود المستمرة لمراقبة التدفقات غير المشروعة للماس من كوت ديفوار. ولكن هناك المزيد مما لا يزال يتعين عمله من أجل ضمان عدم استخدام كل الماس المنتج في تمويل الصراعات. إننا نشجع بلدان عملية كيمبرلي على مضاعفة جهودها المبذولة في اعتراض شحنات الماس غير المشروعة الآتية من زمبابوي. وتساهم شحنات الماس هذه في تصعيد الاضطرابات السياسية والأزمات الإنسانية في ذلك البلد. وتتمثل إحدى الوسائل الناجحة لتعزيز الاستقرار في البلدان المنتجة للماس في تشجيع عمليات الرقابة لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات في نفس الوقت الذي يجري فيه توفير الدعم لفرص التنمية في المجتمعات المحلية التي تعمل في استخراج الماس.

وتقدر الولايات المتحدة المساعدة المقدمة من المانحين للتنفيذ الفعال لعملية كيمبرلي ولتنمية التجارة في البلدان المشاركة في العملية والبلدان المرشحة للانضمام إليها. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع ناميبيا حين تتبوأ منصب الرئاسة ومع إسرائيل حين تتبوأ منصب نائب الرئيس في عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٩.

إن ملايين الأرواح التي فُقدت، إلى جانب الدمار الشديد الناجم عن الحروب المدنية التي يؤججها الماس، تحتم استمرار دعم عملية كيمبرلي وتعزيزها، حتى لا يستخدم الماس في تأجيج الصراعات بعد الآن.

السيد غسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن استهل بياني بالإعراب عن بالغ تقديرنا للهند، رئيس عملية كيمبرلي، على الطريقة المقتدرة للغاية التي أدارت بها شؤون العملية. كما نود أن نرحب برئاسة ناميبيا للعملية لعام ٢٠٠٩ وأن نعرب عن استعدادنا الكامل للتعاون مع ناميبيا من أجل كفالة إنجاح رئاستها.

وظلت عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ قائمة لفترة خمسة أعوام. وكللت بالنجاح في أغلب الأحيان الحملة الرامية إلى وقف انتشار ماس الصراع، بالرغم من أنه ما زالت توجد بعض التحديات للبلدان الأفريقية التي تنتج الماس الغريني والماس المستخرج بالوسائل التقليدية، وخاصة البلدان الخارجة من الصراع، التي لا بد أن تظل حالتها بعد انتهاء الصراع جديرة باهتمامنا الخاص ريثما يتم تدعيم عملياتها للمصالحة وتحقيق الديمقراطية.

وما زالت الحكومات الأفريقية ملتزمة بالهدف الذي وجه إنشاء عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، والمتمثلة في وقف تدفق الماس الخام الذي يستخدمه المتمردون لتمويل الصراعات المسلحة بهدف تقويض الحكم الشرعي. وهذا الالتزام من جانب الحكومات أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وستظل حماية صناعة إنتاج الماس الغريني، التي تعتمد عليها العديد من البلدان في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، تشكل إحدى أهم أولوياتنا.

إن أنغولا هي إحدى الحكومات الـ ٧٥ الممثلة حاليا في عملية كيمبرلي، حيث تقدم أنغولا إسهامها في الأفرقة العاملة المختلفة التي تشكل هذه العملية، وخاصة بوصفها رئيس الفريق العامل المعني بإنتاج الماس الغريني بالوسائل التقليدية. وفي هذا السياق، دأبت أنغولا على تشجيع البلدان الأفريقية المنتجة للماس الغريني بالوسائل التقليدية على مواصلة تحسين ضوابطها الداخلية من خلال التوصيات المتوخاة في إعلان موسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن إنتاج الماس المستخرج من الطبقات الغرينية.

وهذا العام، دعت حكومة أنغولا المنظمة غير الحكومية للشراكة بين أفريقيا وكندا ومبادرة الماس من أجل التنمية، من خلال وزارة الجيولوجيا والتعدين في بلدي، إلى العمل مع الكيانات الوطنية المشاركة في عملية كيمبرلي في أنغولا بغية تنشيط العمل المنسق الذي يركز على تطبيع أنشطة إنتاج الماس الغريني المستخرج بالوسائل التقليدية. وتم تنظيم عدة حلقات دراسية، بمشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية، لتحقيق أهداف مثل النظر في عمليات التعدين الصغيرة وحقوق الإنسان والعلاقات بين المجتمع الواسع وأنشطة التعدين الصغيرة بالوسائل التقليدية.

إن الحالة السياسية والعسكرية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل مصدرا كبيرا للقلق، نظرا لأن ذلك البلد هو أحد المنتجين الرئيسيين للماس في أفريقيا، حيث تأتي نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من إنتاجه الوطني من العمليات الصغيرة لاستخراج الماس الغريني بالوسائل التقليدية. ولا بد للجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي، وخاصة منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وعلى الصعيد الدولي الجهود المبذولة في الأمم المتحدة، أن تمنع الحرب من اتخاذ أبعاد أكبر، مما يمكن أن يعرض للخطر انجازات ذلك البلد في سياق عملية كيمبرلي.

وأيضا، يحدونا الأمل في أن تتوج الانتخابات في كوت ديفوار باختتام عملية المصالحة وأن يستفيد ذلك البلد مرة أخرى من إنتاج الماس القانوني لخدمة إعادة بناء الاقتصاد.

وستواصل أنغولا توفير الوسائل اللازمة للفريق العامل المعني بإنتاج الماس الغريني بحيث يتمكن الفريق من الوفاء بالتزاماته بينما يعول أيضا على تضامن المنظمات الدولية والمجتمع المدني في البحث عن الحلول البديلة التي ستؤدي إلى تحسين الضوابط الداخلية في البلدان المنتجة للماس. وستظل حكومة جمهورية أنغولا ملتزمة بتعزيز نشاط رابطة البلدان المنتجة للماس في أفريقيا وبتنظيم مؤتمر القمة العالمي للماس، الذي سيعقد في لواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في إطار الموضوع المحوري ”سمعة الماس“.

وسيسعى مؤتمر القمة، الذي سيعقد لأول مرة في أنغولا، لجمع أعضاء مرموقين من البلدان المنتجة للماس والشركات الرائدة والاختصاصين في الصناعة بغية المناقشة حول مفهوم ”الماس: السلعة التي تثير عواطف عديدة“. كما سيوفر مؤتمر القمة ذاك منبرا يتسم بالشفافية للحوار التفاعلي بشأن الجوانب التقنية والإنسانية التي تتسم بها أنشطة استخراج الماس في جميع أرجاء العالم.

وما فتئت أنغولا مشاركا منتظما في عملية كيمبرلي، وكانت أنغولا أحد الرواد في إطلاق العملية، إذ أن أنغولا عانت من عواقب حرب استخدم فيها الماس بوصفه المصدر الرئيسي للتمويل. وأسهم إطلاق عملية كيمبرلي وتطبيقها الرسمي إسهاما كبيرا في إنهاء الصراع المسلح في أنغولا. ولذلك، أود مرة أخرى أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن التزام بلدي بالعمل في مكافحة هذه الآفة مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، لا سيما أعضاء عملية كيمبرلي الآخرين، والبلدان المنتجة والمستوردة للماس، وشركات الماس الخاصة، والمنظمات غير الحكومية.

وفي الختام، أناشد حكومات البلدان الأفريقية المنتجة للماس، وخاصة بلدان إنتاج الماس بالوسائل التقليدية والماس الغريني ومشاريع الإنتاج الصغيرة، تكريس اهتمام خاص في خططها الوطنية لتطوير التعدين وفي ضوابطها الداخلية من أجل القضاء على عمليات دخول وخروج الماس الذي لا يمتثل لتشريعاتها الوطنية ولمعايير عملية كيمبرلي. وفي هذا الصدد، فإن مكافحة الاتجار بالماس، وخاصة الاتجار العابر للحدود الوطنية، يجب أن تشكل إجراء دائما ليس من جانب جميع البلدان المتأثرة به فحسب، بل أيضا من جانب المجتمع الدولي بأسره، من خلال التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي، بغية القضاء على هذه الجريمة.

ونقدر تقديرا كبيرا قيادة الهند في عملية كيمبرلي خلال الولاية التي انتهت من فورها، ونود أن نحيي ناميبيا مرة أخرى على انتخابها لرئاسة العملية لعام ٢٠٠٩.

السيدة إيثيتي (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ويسر وفدي أن يؤيد مشروع القرار A/63/L.52، المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع“. وبتناول هذه البند من جدول الأعمال، تعترف الجمعية العامة مرة أخرى بالواقع المتمثل في أن الاتجار غير المشروع بالماس ما زال عاملا بالغ الأهمية في إطالة أمد النزاعات في العديد من أجزاء العالم. كما تبعث الجمعية العامة برسالة واضحة مفادها أن الماس النظيف يمكن أن يسهم في رفاهية وتنمية الكثير من بلداننا.

وبالفعل، فإنه بالنسبة للكثير من البلدان المنتجة للماس، لا سيما في أفريقيا، يشكّل قطاع استخراج الماس أحد القطاعات الرئيسية التي تساهم في الاقتصاد، ولذلك فإنه مصدر هام لعائدات التصدير وأداة حفازة لتخفيف حدة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم وتنمية الهياكل الأساسية التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات والطرق.

ومن خبرتنا الذاتية في ناميبيا، نحن ندين بتقدمنا في التنمية لاستغلال الموارد المعدنية، ولا سيما الماس، الذي يمثل أكثر من ٤٠ في المائة من عائدات التصدير في بلدنا، و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٧ في المائة من الإيرادات الحكومية. ففي العام الماضي وحده، أنتجت ناميبيا كمية من الماس تقدر بحوالي ٤,٦ بليون دولار ناميبي.

ولذلك، تعلق ناميبيا أهمية كبيرة على عملية كيمبرلي. ونعتقد أن نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات لا يحدد معايير لعملية تنظيم تجارة الماس وإدارتها فحسب، بل إنه يضمن أيضا الشفافية في تسويق إنتاجنا من الماس ويوفر منهاجا قيّما للتعاون بين المشاركين في عملية كيمبرلي.

وبصفتنا من المشاركين في عملية كيمبرلي، وضعت ناميبيا نظاما رقابيا صارما وشاملا من أجل حماية استقامة صناعة الماس في بلدنا من التورط في عمليات الماس الممول للصراعات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ عدد من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك هيئة التفتيش على الماس في وزارة المناجم والطاقة ووحدة المصادر المحمية في الشرطة الناميبية، وأُوكل إليها تحديدا مهمة حماية الماس في بلدنا من التهريب وغيره من الأنشطة غير المشروعة. وبهذه الطريقة، تساهم ناميبيا في الجهود الدولية الرامية إلى كبح تدفق الماس الممول للصراعات وتحقيق الأمن والسلام الدوليين.

في الختام، يود وفد بلادي أن يشكر الهند على القيادة التي مارستها بوصفها رئيسا لعملية كيمبرلي لهذا العام. وبوصف ناميبيا الرئيس القادم للعملية فإنها تتطلع إلى عام يسوده التعاون الوثيق.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن وفود مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

اسمحوا لي أن أستهل بياني بتهنئة الهند على فترة ولايتها الناجحة بوصفها رئيسا لعملية كيمبرلي خلال العام الماضي. لقد أجريت تحسينات مهمة على العملية تحت القيادة الهندية، بما في ذلك إقرار اتخاذ تدابير مؤقتة لمعالجة حالات خطيرة لعدم الامتثال وزيادة تنظيم أنشطة عملية كيمبرلي عن طريق وضع قواعد وإجراءات شفافة. كما تود كندا أن تعرب عن ترحيبها الحار بالمكسيك بوصفها المشارك التاسع والأربعين في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بناميبيا بوصفها الرئيس القادم لعملية كيمبرلي، وأهنئ إسرائيل على اختيارها نائبا للرئيس لعام ٢٠٠٩. ونتطلع بشدة إلى العمل مع هذين الوفدين، حيث أننا سنعمل معا على المضي قدما في تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات في العام القادم.

ولا تزال وفود مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا تؤيد تأييدا تاما عملية كيمبرلي، التي تواصل زيادة المساءلة والشفافية والإدارة الفعالة لتجارة الماس الخام، والتي حققت نجاحا هائلا في منع الماس الممول للصراعات من الدخول إلى أسواق الماس المشروعة.

وترحب وفود مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالتقدم الذي تواصل غانا تحقيقه في تحسين نظامها للرقابة الداخلية على الماس الخام. ونثني على الأسلوب البنّاء والشفّاف الذي تشارك به غانا في عملية كيمبرلي، ونعرب عن إعجابنا بالالتزام الذي تبديه غانا بإكمال الإصلاحات في نظم رقابتها الداخلية. وتدرك وفود مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن غانا، بقيامها بذلك العمل، تقدم مساهمة مهمة في ضمان عدم دخول الماس غير المشروع إلى أسواق التجارة المشروعة للماس، وبذلك تقدم نموذجا يُقتدى به.

كما ترحب كندا بخطط حكومة كوت ديفوار لإعادة فرض سيطرتها على مناطق إنتاج الماس في ذلك البلد، وتتطلع إلى رفع الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار بشأن الماس الخام عندما تسمح الظروف بذلك. وفي هذا العام، اشتركت عملية كيمبرلي مع الأمم المتحدة في إيفاد بعثة ميدانية إلى كوت ديفوار. وتتطلع كندا إلى استمرار التعاون بين عملية كيمبرلي والأمم المتحدة حول هذه المسألة.

وتشير وفود مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا إلى الحل الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بوضع فنزويلا داخل عملية كيمبرلي. ونحن ندعم المشاركة المستمرة بين عملية كيمبرلي وفنزويلا في الجهود المبذولة من أجل امتثال ذلك البلد للمتطلبات الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، توجد أسباب مثيرة للقلق. فهناك تقارير عديدة ظهرت مؤخرا تتعلق بأنشطة استخراج الماس غير المشروعة في زمبابوي. وتلاحظ وفود مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا خطورة أن تشوب عمليات التصدير هذه أسواق الماس الدولية هذه سواء كانت داخل أو خارج نطاق رقابة عملية كيمبرلي. ونحث جميع المشاركين في عملية كيمبرلي على أن يزيدوا من حرصهم على تنفيذ المتطلبات الدنيا لعملية كيمبرلي، حيث أن مراقبة تدفق الماس غير المشروع مسؤولية يشترك فيها الجميع.

وتدرك وفود مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا الدور القيّم الذي يضطلع به المراقبون غير الحكوميين في رصد تنفيذ المتطلبات الدنيا لعملية كيمبرلي، وتشير بارتياح إلى أن عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في العملية آخذ في الازدياد، ولا سيما من الجزء الجنوبي من العالم. ونرحب بالمساهمات الهامة لهذه المنظمات في مصداقية وشفافية هذه العملية، ونشجع جميع المشاركين على مواصلة العمل البناء مع هذه المنظمات.

(تكلم بالفرنسية)

تقدم عملية كيمبرلي مساهمة كبرى في كسر الصلة بين الماس الخام والصراعات المسلحة، وتشكّل مثالا حيّا لما يمكن تحقيقه عن طريق المشاركة الصادقة من جانب حكوماتنا والأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهي تشكّل، ولا تزال أداة مهمة لجهودنا المستمرة لمنع نشوب الصراعات. وبالرغم من ذلك، من الجلي أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع به في هذا المجال.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن التوقيت مناسب لكي نشير إلى أن عملية كيمبرلي قد أنشئت بروح الرغبة في إنهاء الدور الذي يمكن أن يؤديه الماس في تأجيج الصراعات والإساءات لحقوق الإنسان. وفي حين تركّز عملية كيمبرلي على وقف تجارة الماس الممول للصراعات التي تستخدمها حركات التمرد، من الضروري أن يحرص المجتمع الدولي على رصد إساءات حقوق الإنسان المتصلة بإنتاج الماس والاتجار به، وأن تعمل الدول معا من أجل إنهاء هذه الممارسات. يجب ألا نسمح للماس المتصل بالإساءات لحقوق الإنسان بالدخول إلى أسواق الماس الدولية، وبذلك يعرض للخطر صناعة لها أهميتها الكبيرة للكثير من اقتصاداتنا.

ونتطلع إلى تعزيز وتوطيد تنفيذ نظام إصدار الشهادات وإنفاذه في الأشهر القادمة.

السيدة آيلون شهار (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): إسرائيل تود أن تعرب عن خالص تقديرها للهند على قيادتها عملية كيمبرلي في السنة الحالية.

بعد مضي أكثر من ٦٠ سنة منذ أعلن مؤسسو الأمم المتحدة أن المجتمع الدولي يقع على عاتقه واجب إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، أصبحت النزاعات والعنف تتسم بتعقيد أكبر وأبعاد أكثر. وفي جهودنا الجارية للتصدي لهذه النزاعات المتعددة الأوجه بصورة متزايدة يجب علينا أن نواصل مجابهة المصادر والأموال التي تغذي هذا العنف. وإن جهودنا الرامية إلى استئصال الماس الملطخ بالدماء تظل مسعى متواصلا. ولقد أحرزنا بعض التقدم الملحوظ لكن ما يتعين إنجازه ما زال كثيرا.

وإسرائيل تفخر بأنها كانت أول بلد يعتمد عملية كيمبرلي. وقد أصدرنا أول شهادة كيمبرلي في عام ٢٠٠٣، واشتركنا منذئذ في عملية حثيثة لكفالة ألا تكون لكل الماس المشترى أو المباع أو المنقول عبر إسرائيل أي صلة بالنزاع.

هذا العام رحبت إسرائيل بوفد يمثل عملية كيمبرلي لاستعراض امتثال إسرائيل لكل آليات عملية كيمبرلي ذات الصلة. وقد نوه رئيس الوفد في ختام الزيارة بالتزام إسرائيل بمبادئ عملية كيمبرلي وأضاف أن نظام التفتيش المفاجئ والتنظيم الإجمالي لإسرائيل كان ”جديرا بالاقتداء في بلدان عملية كيمبرلي الأخرى“.

وتود إسرائيل أن تعرب عن امتنانها للاجتماع العام السادس لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، الذي انعقد مؤخرا في نيودلهي، على انتخابه إسرائيل نائب رئيس لعملية كيمبرلي. ونرحب باختيار ناميبيا رئيسا للعملية، ونتطلع إلى العمل معا. وانطلاقا من روح التعاون المتبادل وتضافر الجهود سيكون هدف إسرائيل تعزيز عملية كيمبرلي وزيادة فعاليتها، خاصة فيما يتعلق بالبلدان غير الممتثلة.

وتواصل إسرائيل دعم كل جزاءات الأمم المتحدة ذات الصلة بماس النزاع، لأن هذه الجهود، مقرونة بجهود دول عملية كيمبرلي، تساعد في التقليل من عدد ماسات النزاع التي تدخل تجارة الماس العالمية. ولا بد لهذا الجهد من المجتمع الدولي أن يكون جماعيا. ويجب علينا أن نكفل أن الماس لا يستخدم لتأجيج النزاع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وقبل المضي قدما أود أن أستشير الجمعية بقصد الانتقال فورا إلى البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.52، بصيغته المصوبة شفويا. وفي ذلك الصدد، ولما كان مشروع القرار لم يعمم إلا هذا الصباح، فيتعين وقف العمل بالحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من قواعد النظام الداخلي، الذي ينص على ما يلي:

> ”ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أي جلسة من جلسات الجمعية العامة، ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

وما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.52، المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“، بصيغته المصوبة شفويا.

وقبل البت في مشروع القرار أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/63/L.52، بعد عرضه: الاتحاد الروسي، أرمينيا، أستراليا، أوكرانيا، البرازيل،

بوتسوانا، تايلند، غيانا، الفلبين، كندا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.52، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.52*، بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٦٣/١٣٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للوفود التي تود أن تشرح موقفها تجاه القرار الذي اعتُمد للتو أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة آيلون شهار (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): نود أولا أن نشكر الوفد الهندي جزيل الشكر على قيادته وعلى الطريقة الإيجابية جدا التي أجرى بها المداولات بشأن القرار الذي اعتمدناه توا. إن إسرائيل تؤيد تأييدا تاما عملية كيمبرلي وهي ملتزمة بها. والواقع أن إسرائيل، كما قلت قبل دقائق، كانت أول بلد يعتمد عملية كيمبرلي. لكن من المؤسف أننا لم نتمكن من الانضمام إلى المشاركين في تقديم القرار اليوم.

لقد شهدنا تصرفا مزعجا استفزازيا ينم عن تسييس المسألة. لقد أصبح من الممارسات المستقرة، عندما يتعلق الأمر بالقرارات المتصلة بهذا البند، الترحيب برئيس ونائب رئيس نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، ولا نرى سببا للخروج عن تلك الممارسة المستقرة. وبسبب وجهة النظر العالمية لعدد من البلدان – إيران وسوريا وليبيا – تم تغيير تلك الممارسة. ولذلك السبب لم نشارك في تقديم القرار.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): اعتمدت الجمعية العامة صباح هذا اليوم مشروع القرار المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“. إن الهدف الأساسي لمشروع القرار، حسب ما نراه، هو منع تجارة الماس غير الشرعية من لعب دور في تأجيج الصراعات في البلدان المنتجة للماس بناء على أسس عملية كيمبرلي، وكذلك منع الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية للشعوب، خاصة عبر الأنشطة العابرة للحدود والتي تحرم تلك الدول من ثرواتها.

وفي هذا الصدد انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء وذلك تقديرا لرئاسة مجموعة كيمبرلي لهذا العام ولدورها الكبير في تطبيق أهداف عملية كيمبرلي. ولهذا السبب تحديدا ودعما لجهود إخواننا في القارة الأفريقية لمكافحة عملية الاتجار غير المشروع في الماس، فقد قررنا عدم الإصرار على طرح مشروع القرار للتصويت ككل. ونكتفي بالتحفظ على ما ورد في الفقرة ٢٠ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.52. ذلك أننا نرى بأن اختيار إسرائيل كنائب رئيس لعملية كيمبرلي للعام ٢٠٠٩ هو قراءة خاطئة لمقتضيات الهدف النبيل الذي أشرنا إليه في بداية حديثنا، إذ أنه من المعروف للقاصي والداني بأن تجار الماس الإسرائيليين، الذين يشكل ضباط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي معظمهم، يستغلون عمليات الاتجار في الماس في أفريقيا وغيرها لعقد صفقات تخريبية وبيع الأسلحة وفبركة القلاقل الداخلية في بعض الدول وتمويل وإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة، وكل هذا من شأنه تأجيج الصراعات والتأثير على الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في شرح الموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال

منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/63/525)

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يدلي وفدي بهذه الكلمة بصفته رئيس منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي (المنطقة)، بالنيابة عن أعضائها الـ ٢٤: الأرجنتين، أنغولا، أوروغواي، البرازيل، بنن، توغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ليبريا، ناميبيا، نيجيريا.

وأود أن أشدد على أن مساهمة أنغولا المشار إليها في الجزء الثاني من التقرير (A/63/525) إنما كانت باسم الأعضاء الأربعة والعشرين في المنطقة استنادا إلى قرار اتخذته لجنتها الدائمة، وأن تلك المساهمة تعبر عن موقفنا المشترك في هذا الجهد التعاوني.

أود أن أبدأ بالإعراب عن رضانا للطريقة التي تديرون بها، سيدي، أعمال الجمعية في هذه الجلسة الصباحية. ويعرب وفدي أيضا عن شكره للأمين العام على التقرير الذي قدمه، وكذلك على أعمال متابعة تنفيذ القرار ٤١/١١ بشأن المنطقة.

أعضاء المنطقة يعربون عن امتنانهم الخاص لوفد كولومبيا، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب الشؤون القانونية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، على مساهماتها في هذا التقرير وعلى اهتمامها بمسائل المنطقة.

التقرير (A/63/525) المعروض على الجمعية العامة اليوم تقرير بليغ، بحد ذاته، في وصف الطريقة التي تساهم بها المنطقة في إجراء تغييرات تدريجية ولكن مطردة وكبيرة بخلق الظروف الأساسية لآلية كاملة التشغيل للتعاون بين بلدان الجنوب يمكن لطائفة واسعة من الشركاء أن يجدوا فيها لهم مكانا. ويسرنا بشكل خاص رؤية شركائنا يهتمون بتلك التغييرات ويأخذونها في الحسبان، لأن الردود الواردة من شتى الهيئات المذكورة في التقرير تشير بوضوح إلى تنفيذ خطة عمل لواندا وبيان لواندا الختامي. والنتيجة أن اعتماد خطة عمل لواندا كإطار للعمل الملموس كان نقطة تحول في بث الحيوية من جديد في المنطقة.

ونعرب عن شكرنا لجميع شركائنا على الأعمال التي واصلوا الاضطلاع بها في شتى البلدان الواقعة داخل منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. مع ذلك نرحب بتبادل المعلومات عن الأنشطة التي طورها الشركاء داخل المنطقة باعتبار ذلك عملا مرغوبا فيه. وتلك التبادلات يمكن إجراؤها وتنسيقها من خلال رئاسة المنطقة.

ونحن من جانبنا لئن كنا نشدد على أهمية التعاون فيما بين أنفسنا، مستفيدين إلى أقصى حد من قدراتنا الداخلية ومواردنا، فإن أعضاء المنطقة لن يدخروا جهدا لإشراك الشركاء المعنيين في تحقيق أهدافنا، بما في ذلك عن طريق التماس خبرتهم سعيا إلى النجاح في عقد اجتماعات الأفرقة العاملة المخصصة المذكورة في الفقرة ٨ من التقرير الحالي.

لقد كان مكتب الشؤون القانونية عنصرا حاسم الأهمية في عقد اجتماعي الخبراء المعنيين بقانون البحار في دولتين عضوين بالمنطقة – في برازافيل، جمهورية الكونغو، في عام ١٩٩٠، وفي مونتفيديو، أوروغواي، في عام ١٩٩١. وسنرحب بمواصلة الاضطلاع بهذا العمل المنسق. والمثال

المفيد الآخر يتمثل في استخدام هيئة المنطقة لمعالجة مسألة الاتجار بالمخدرات، بما أن عضويتها تتألف من بلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا التي تطل سواحلها على المحيط الأطلسي الذي تجار المخدرات يستخدمونه ممرا لنقل مخدراتهم المحظورة.

ونقدر تقديرا تاما التطورات الإيجابية في ميدان بناء السلام، بما في ذلك في الدولتين العضوين بالمنطقة سيراليون وغينيا - بيساو، المدرجتين على جدول أعمال لجنة بناء السلام. كما أن دولا أعضاء أخرى، مثل ليبريا وغينيا وكوت ديفوار، قد استفادت من مساعدات صندوق بناء السلام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد برلوغ (جمهورية مولدوفا).

مسائل السلام والأمن والتنمية مسائل مترابطة لا تقبل التجزئة؛ كما أنها تتطلب بيئة دولية ملائمة. لذا فإن أعضاء المنطقة يراودهم القلق من التطورات السلبية في الاقتصاد العالمي ومن استفحال الصراعات. وفي ذلك الصدد، نشعر بعميق القلق من الحالة السائدة في بعض الأجزاء من أفريقيا، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عضو بالمنطقة. ونرجو ألا يدخر أي جهد لتجاوز تلك الحالة المعقدة، بما في ذلك عن طريق محاربة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لذلك البلد. وعلاوة على ذلك، نشعر بالجزع من استمرار الصراع في الصومال وما أسفر عنه من أعمال القرصنة، التي زادت من الضغوط على ممر المحيط الأطلسي. ومن الضروري محاربة ممارسات القرصنة بحزم، والأهم، إيجاد حل للصراع الصومالي الطويل الأمد.

منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي آلية أُنشئت للمساهمة في تقوية السلم والأمن الدوليين والنهوض بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، التي نؤمن بها إيمانا تاما. لذلك عقد أعضاء المنطقة العزم على النهوض بالأهداف النبيلة للسلام والأمن والتنمية كحقوق يتمتع بها الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

الرياضة من أجل السلام والتنمية

تقرير الأمين العام (A/63/L.51)

مشروع قرار (A/63/466)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا ليعرض مشروع القرار **A/63/L.51**.

السيد مورر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض، باسم شيلي وسويسرا، مشروع القرار A/63/L.51.

تعرب سويسرا وشيلي عن شكرهما للأمين العام على تقريره **(**A/63/L.51**)** ولمكتب الأمم المتحدة للرياضة من أجل التنمية والسلام على عمله الممتاز. إن التقرير يتضمن سردا مبوبا رائعا للأنشطة التي اضطلعت بها أو دعمتها الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة. كما يبين ما يمكن إنجازه عندما تجمع جميع العناصر الفاعلة طاقاتها معا.

لذا أود أن أشدد على التزام وعزم مقدمي مشروع القرار. إننا نعتبر الرياضة أداة فعالة بناءة لا من أجل النهوض بالسلام والتنمية فحسب، وإنما أيضا من أجل التهيئة التدريجية لجو من التسامح والحوار والاحترام، التي هي عناصر جوهرية في هذه الأوقات العصيبة.

لقد تجاوز عدد البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار ٣٠ بلدا، وباب الانضمام إلى المشاركين في تقديمه ما زال مفتوحا.

الرياضة تعني التنافس الشريف والإتقان في العمل الجماعي. هذا ما تُعلِّمنا إياه الرياضة، وهو ينطبق على أنشطة الأمم المتحدة أيضا. لقد عبرنا فعلا منتصف المدة، من ناحية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكننا تأخرنا كثيرا في التنفيذ. وإن الأزمة المالية الحالية تجعل من الصعب أكثر حشد الموارد للتنمية والسلام. وما لم نتصرف كفريق واحد متحد يبذل فيه كل عضو قصارى جهده لن يتسنى لنا بلوغ خط النهاية والفوز في عام ٢٠١٥.

الرياضة تساهم في الأهداف الإنمائية للألفية بطريقتين. الأولى أن الرياضة، عندما تمارس بحكمة، أثبتت أنها أداة فعالة في بلوغ أهداف التعليم والصحة والتنمية والسلام. والثانية، أن عالم الرياضة – بلاعبيه واتحاداته الرياضية الوطنية والدولية وأنديته والصناعات المرتبطة بالرياضة – دعم دائما بهمة وشجع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولن يُغفر لنا أبدا إن فشلنا في جني كامل الفائدة من ذلك الدعم.

شيلي وسويسرا تتشرفان اليوم بعرض مشروع القرار المعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“ والوارد في الوثيقة A/63/L.51.

مشروع القرار، في ديباجته، يحيط علما بالبرامج والمبادرات الكثيرة التي يغطيها تقرير الأمين العام، ويسلم بالحاجة إلى زيادة تنسيق الجهود على المستوى الدولي. وعلاوة على ذلك، يعترف مشروع القرار بالأثر الإيجابي للألعاب الرياضية الجماهيرية مثل دورة الألعاب الأولمبية ودورة ألعاب المعوقين في عام ٢٠٠٨ في بيجين ومنافسات كأس العالم للنساء دون سن العشرين التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم، والتي انتهت للتو في شيلي. تلك الأحداث الثلاثة، من بين أحداث أخرى، تمثل مساهمات قيمة في الترويج الدولي للرياضة والتربية البدنية.

ويشير مشروع القرار أيضا إلى الأهمية الاستثنائية للعمل الذي أنجزه الفريق الدولي العامل المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. فهذا الفريق العامل عمل بحماس على تسخير الرياضة للتنمية والسلام وجمع بين ٥٠ دولة و ١٠ وكالات وبرامج وصناديق تابعة للأمم المتحدة، فضلا عن العديد من الهيئات الحكومية الدولية والاتحادات الرياضية ومنظمات المجتمع المدني. كما قدم الفريق إطار عمل شاملا لإدماج الرياضة بصورة أفضل في استراتيجيات الدول الإنمائية الوطنية والدولية وأصدر في بيجين تقريره النهائي المتضمن توصيات مرفوعة إلى الحكومات. وتتوفر نسخ من ذلك التقرير خارج باب القاعة لمن يريد الاطلاع عليه.

ونرحب بقرار الأمين العام إدماج الفريق الدولي العامل المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام في منظومة الأمم المتحدة تحت قيادة المستشار الخاص. والواقع أنه لا توجد، في رأينا، هيئة أفضل من الأمانة العامة في تحمل المسؤولية الهامة عن العمل مع الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات الوطنية العامة التي تروج لتسخير الرياضة في خدمة التعليم والصحة والتنمية والسلام.

أما فقرات منطوق القرار فتنص على مجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الرياضة من أجل التنمية والسلام على المستويين الوطني والدولي. وعلى وجه التحديد، يرحب مشروع القرار بقرار الأمين العام تجديد ولاية المستشار الخاص وبإنشاء مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام كمنبر للسياسة العامة والاتصالات. ويدعو جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة إلى التعاون مع

المكتب، حسبما هو منصوص عليه في خطة العمل الواردة في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/61/373.

أنشطة المستشار الخاص ومكتبه ليست بذخا وإنما ضرورة. وقد اضطلع المكتب بدور عظيم في رفع درجة الوعي بالرياضة من أجل السلام والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، مستقطبا الدعم من الدول الأعضاء وموفرا نقطة مرجعية عالمية وقيادة وإلهاما للأنشطة المبذولة على مستوى القواعد الشعبية. وإننا نثق بأن المستشار الخاص ومكتبه سيواصلان كفالة اتباع نهج متسق على نطاق المنظومة تجاه الرياضة داخل منظومة الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أشدد على أن مشروع القرار هذا يشجع لا على تهيئة الموارد والبنية التحتية للألعاب الرياضية فحسب، وإنما أيضا على التطلع بطموح أكبر إلى خلق ما قد نسميه ثقافة عالمية قوامها الرياضة والتربية البدنية. وتلك الثقافة يجب أن تستميل الشباب والبالغين والمسنين على السواء، وكذلك الرياضيين من ذوي الإعاقة، والنساء والرجال، والناس من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كافة، من أجل المساهمة في عالم أحسن صحة وأقل عنفا وأكثر تسامحا.

السيد الشابي (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): تحيط المجموعة الأفريقية علما مع الارتياح البالغ بتقرير الأمين العام المعنون ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: البناء على الأسس“ (A/63/466)، الذي قدم إلى الدورة الحالية للجمعية العامة، عملا بالقرار ٢٧١/٦٢، والذي يتناول التقدم المحرز على المستويات الوطني والإقليمي والدولي تشجيعا للسياسات وأفضل الممارسات في ميدان الرياضة من أجل التنمية والسلام.

التقارير المتعاقبة التي قدمها الأمين العام عن مسألة الرياضة كواسطة لنشر التنمية والسلام تبرهن على أن المجتمع الدولي بدأ يستثمر في الرياضة كوسيلة لبلوغ بعض من أهم الأهداف الحيوية بين الأهداف الإنمائية للألفية. فالشراكات بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني سمحت للرياضة بأن تبدو كأداة متناسبة المردود مع التكاليف في الدفع قدما بالتنمية البشرية. وفي هذا الصدد تود المجموعة الأفريقية أن تحيي السيد ولفريد لمكي، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام، على العمل الرائع الذي أنجزه بارتقائه إلى مستوى تحديات الدعوة والترويج للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في سبيل تحويل الرياضة إلى أداة للتنمية والسلام، عن طريق تكوين شراكات عبر قطاعات المجتمع المختلفة.

الرياضة، كمفهوم، ترتبط بصورة دائمة بكل نواحي الحياة البشرية. ويمكنها، كوسيلة، أن تخدم السلام والحوار والمصالحة والتضامن والسعي إلى الحلول السلمية والدبلوماسية للصراعات. كما أن الرياضة جزء لا يتجزأ من تنمية البشرية ورفاهها فرديا وجماعيا. ومساهمتها في التنمية وبناء القدرة والوحدة والجمع بين الناس تجلت في مناسبات كثيرة. فمن خلال التنافس تعمل الرياضة على النهوض بالقيم الأخلاقية السامية، مثل التسامح واحترام الخصم من خلال نهج انضباطي. وفي هذا الصدد تستمد الرياضة خصوصيتها من روح التنافس الشريف، الذي يوفر قناة يمكن عن طريقها للناس من مختلف الأديان والثقافات والأعراق والخلفيات السياسية أن يتفاعلوا وأن يعززوا احترامهم بعضهم لبعض.

تقرير الأمين العام يدلل على أن الرياضة تنطوي على إمكانية ترك أثر إيجابي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستتباب السلام برفع درجة الوعي والنهوض بقيم التعاون والتفاهم المتبادل.

والرياضة يمكن أن تكون أداة قوية للاشتمالية الاجتماعية والاندماج والمساواة في الفرص. لذا فإن استراتيجيات الرياضة من أجل التنمية والسلام يلزم أن تدمج علنا بالخطط والسياسات الإنمائية الدولية. وإن التحدي الباقي يكمن في استحداث التنسيق الفعال بين جهود الفريق الدولي العامل المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الرياضية. وتلك المنظمات ينبغي أن ترسم استراتيجيات مشتركة للنهوض بمبدأ الرياضة للجميع. وفي هذا الصدد وضعت بعض الدول الأعضاء استراتيجيات وطنية ناجحة للرياضة من أجل السلام والتنمية. ونتمنى أن نرى هذه البلدان تتبادل تجاربها عبر محفل مثل فريق الأصدقاء الذي تشارك في رئاسته سويسرا وتونس.

المجموعة الأفريقية تود أن تثني على الصين على نجاح تنظيمها لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية التاسعة والعشرين ودورة الألعاب الأولمبية الثالثة عشرة للمعوقين. وإن نجاح الصين كأول بلد نام على الإطلاق يستضيف حدثا رياضيا بهذا الحجم لهو مصدر فخر وتشجيع للبلدان النامية الأخرى على أن تنظم أحداثا رياضية عالمية. ولا يساورنا شك في أن الرياضة، من خلال أحداث كهذه، تتخطى حدود اللغة والسياسة والدين، وتحفز البدن والذهن والروح لدى الرياضيين الذين يشعرون بانتمائهم إلى المجتمع العالمي.

ونرحب بالشراكات المتعددة المجالات والمبادرات التي تسمح بحشد الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. ويحدونا الأمل أن نشهد توسيع تلك الشراكات بتوجيه وقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. ولئن كنا نرحب بإدماج هذا المكتب في منظومة الأمم المتحدة، فإننا ندعو إلى تقديم استثمارات إضافية للصندوق الاستئماني الذي أُسس مؤخرا من أجل إدامة أنشطة ذلك الهيكل.

الحوار واللقاء عبر الألعاب الرياضية ينطويان على طاقات كبيرة في مجال بناء السلام ومنع الصراع. وكان مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام قد اضطلع بجملة من الأنشطة في عدد من البلدان الأفريقية. ونتطلع إلى رؤية مزيد من التعزيز لنشاطه.

وفي القارة الأفريقية، يلزم أن تبذل الأمم المتحدة جهدا خاصا بشأن الشراكات لزيادة تعزيز الرياضة من أجل السلام والتنمية. إن ثراء أفريقيا كامن في شبابها، وإن القارة تبذل جهدا جهيدا لتوجيه طاقاتها الاستثنائية عبر قنوات الإبداع والتعليم والتفاهم المشترك. فإذا كان الأطفال مستقبل أفريقيا، فإن الرياضة يمكن أن تكون الواسطة التي تغرس في نفوسهم القيم الايجابية وتهيئ لهم المستقبل.

ولئن كنا نسلّم بأن الرياضة لا يمكنها وحدها أن تحسم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، فإنها تتمتع مع ذلك بقوة النهوض ببناء شخصية الشباب في بلداننا كافة. وإحدى طرق اجتذاب الشباب تكمن في دعوة الرياضيين المشهورين إلى العمل كناطقين رسميين أو سفراء النوايا الحسنة للترويج لتبني القيم الايجابية للرياضة وإحراز أهداف التنمية.

الرياضة تعتبر حقا من حقوق الإنسان بفضل قدرتها القوية على الحشد وجاذبيتها. والمجموعة الأفريقية تظل مقتنعة بأن الرياضة مؤسسة حياتية تضمن بناء قدرات الفرد لمنفعة السلام المستدام في مجتمعه المحلي وبلده.

السيد جانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يعرب عن شكره للأمين العام على تقريره المعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“ (A/63/L.51)، الذي يعطي تقييما شاملا لشتى البرامج والمبادرات التي اضطلعت بها في هذا المضمار الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها

المتخصصة والشركاء الآخرون في غضون السنة المنصرمة، ويتضمن سردا كاملا للمساهمات الرئيسية التي قدمتها دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرون ودورة ألعاب المعوقين الثالثة عشرة، اللتان عقدتا في بيجين، في تعزيز السلام والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره في ذلك الصدد. ونرحب بتعيين الأمين العام السيد ولفريد لمكي مستشارا خاصا له لشؤون تسخير الرياضة في سبيل التنمية والسلام، ونقدر العمل الطيب الذي أنجزه هو وفريقه منذ تسلمه مهام منصبه.

من ٨ آب/أغسطس إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ تشرفت الصين باستضافة دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرين ودورة الألعاب الأولمبية للمعوقين الثالثة عشرة. وكانت هذه أول مرة تستضيف الصين الألعاب الأولمبية. وإن الشعب الصيني وشعوب بلدان أخرى كثيرة عاشوا معا اللحظات المثيرة للتنافس الأولمبي؛ وشاهدوا روعة التقاليد الصينية وتاريخ الصين العتيد؛ وتمتعوا بانفتاح ووئام الصين العصرية؛ وحملوا الروح الاولمبية وقوامها الوحدة والصداقة والسلام، والروح الأولمبية للمعوقين وقوامها احترام الذات والثقة بالنفس والاعتماد على الذات وتحسين الأحوال الذاتية؛ وسطروا سوية فصلا جديدا رائعا للألعاب الأولمبية.

وتقديرا لذلك نود أن نشكر كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. فبفضل دعمها اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء، في دورتها الثانية والستين، القرار الذي قدمته الصين و ١٨٦ دولة عضوا أخرى بشأن التقيد بالهدنة الأولمبية. وقد أكد القرار من جديد عزم الدول الأعضاء على تعزيز التعاون وحسم الخلافات من خلال الرياضة؛ وأتاح فرصا قيمة لاستهلال الحوار وبناء الثقة المتبادلة في مناطق الصراع؛ وهيأ الظروف اللازمة للنهوض بالتنمية والتعليم والعناية الصحية من خلال الرياضة. ونود أن نعرب عن شكرنا للمنظمات الدولية ذات الصلة والحكومات والشعوب. وبفضل دعم أعضاء الجمعية أكملت شعلة بيجين الأولمبية رحلتها عبر ١٩ مدينة في ١٩ بلدا في القارات الخمس خارج الصين، فنشرت الروح الأولمبية وأدامتها.

ونود أن نشكر زعماء كثير من البلدان والمنظمات الدولية الذين كرسوا قدرا من وقتهم الحافل بالمواعيد للسفر شخصيا إلى بيجين وحضور احتفالات افتتاح أو اختتام الألعاب الأولمبية أو ألعاب المعوقين، أو لدعم الألعاب الأولمبية في بيجين أو المشاركة فيها أو لتشجيع الرياضيين.

ونود أن نشكر الـ ١٦ ٠٠٠ رياضي الذين اشتركوا في الألعاب الأولمبية والـ ٤ ٠٠٠ رياضي الذين اشتركوا في ألعاب المعوقين. فبتمسكهم بالروح الأولمبية بذلوا جهدا جهيدا حتى يصبحوا أسرع وأخف وأقوى؛ وقدموا التعبير الأدق عن السمو فوق الوجود المادي وعن المساواة والاندماج؛ وبرهنوا على المهارات التنافسية الممتازة والروح الرياضية العالية؛ وأحرزوا نتائج باهرة، محطمين ٣٨ رقما قياسيا عالميا و ٨٥ رقما قياسيا أولمبيا، و ٢٧٩ رقما قياسيا عالميا للمعوقين و ٣٣٩ رقما قياسيا أولمبيا للمعوقين.

ونود أن نشكر عشرات الآلاف من المتطوعين الرائعين الذين جاؤوا إلى الصين من كل أرجاء العالم. فهؤلاء هم الذين كفلوا، بابتساماتهم وروحهم التطوعية الممتازة، السير السلس للألعاب الأولمبية وسير الأمور المنتظم في المدن المعنية، فخلقوا معجزة في تاريخ الألعاب الأولمبية وأعطوا زخما قويا لتنمية روح التطوع في الصين.

ونود أن نشكر عمال البناء الكثيرين من كل أنحاء الصين. فابتداء من عام ٢٠٠١، عندما فازت بيجين في المنافسة على استضافة الألعاب الأولمبية، عملوا على مدار الساعة بعيون ساهرة وبنوا مجموعة من الروائع المعمارية الجميلة، التي يعتبر عش الطيور والمكعب المائي نموذجين لها، روائع لا تتجسد فيها فحسب الخصائص الفريدة لعصرنا وإنما

أيضا الطابع الوطني، فقدموا الملاعب الرياضية الممتازة وقاعات ألعاب الجمباز والقرى الرياضية لألعاب بيجين الاولمبية.

دورة ألعاب بيجين الأولمبية أعطت دفعة قوية لتطوير الأنشطة الرياضية الشعبية في الصين. وقد نفذت الحكومة الصينية برنامجا ترويجيا للمعرفة بالألعاب الأولمبية لأكثر من ٤٠٠ مليون فرد من البالغين. وكان هذا أكبر برنامج ينظم في تاريخ الصين على الإطلاق لنشر المعرفة بالرياضة وإشاعتها بين الجمهور.

ودورة ألعاب بيجين الأولمبية كانت أيضا تعبيرا دقيقا عن تكامل مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة مع المُثل الأولمبية. فبقصد النهوض باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي دخلت حيز النفاذ مؤخرا، والترويج لها بين الجمهور، شيدت الصين جدارا تذكاريا في ميدان في قرية الألعاب الأولمبية للمعوقين. وكان هذا أول مرة في تاريخ الألعاب الأولمبية للمعوقين يشيد فيها جدار تذكاري يتمحور شعاره حول اتفاقية للأمم المتحدة. وقد حضر حفل إزاحة الستار عن الجدار التذكاري الزعماء الصينيون والرياضيون المشاركون في الألعاب الاولمبية للمعوقين وقادة المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة من ١٤٧ بلدا ومن شتى الأقاليم، ورفعوا التماسا مشتركا إلى المجتمع الدولي بأن يزيد من التزامه بتعزيز وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وبأن يدعم الاتفاقية بإجراءات ملموسة.

الرياضة طريقة مهمة لتحسين صحة الناس وتحسين كل من اللياقة البدنية ونوعية حياة السكان في أي بلد. وإن الحكومة الصينية تولي أهمية عظمى وتعمل على تحقيق الفائدة الكاملة من الدور الرئيسي للرياضة في تيسير التطوير التام للإنسان الفرد وفي النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤيد تسخير الرياضة كوسيلة للنهوض بالتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين ولضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولحماية البيئة. وتؤازر الحكومة الصينية المستشار الخاص للأمين العام لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام والهيئات ذات الصلة الأخرى في مواصلة الاضطلاع بدور نشيط في إدماج الرياضة في التعاون الإنمائي في شتى الميادين.

لقد اختتمت دورة الألعاب الأولمبية في بيجين مبارياتها، لكن مهمة المضي قدما بالروح الرياضية والنهوض بالسلام والتنمية تظل تحديا طويل الأمد. وإن الحكومة الصينية ستواصل إدماج الرياضة في استراتيجياتها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، والتسريع في بناء المرافق والهياكل الأساسية الرياضية وتحسين نظام مرافق اللياقة البدنية العامة ليتسنى إتاحة مرافق وخدمات رياضية عامة أكثر وأفضل لأبناء شعبنا لتمكينهم من التمتع بصحة جيدة وجني ثمار التنمية التي تجلبها الرياضة.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): لئن كان تقرير الأمين العام المقدم لنظرنا (A/63/466) يحمل العنوان الفرعي: ”البناء على الأسس“، فإن الأمين العام اتخذ قرارات في الأشهر الأخيرة تتجاوز بكثير مجرد توطيد الانجازات، لأن تلك القرارات جعلت من الرياضة، في الواقع، وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعنصرا لبناء السلام. والجمعية العامة تستعد لاعتماد مشروع قرار مهم، حيث أنه يرحب بقرار الأمين العام بوضع الفريق العامل الدولي المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام تحت قيادة مستشاره الخاص في إطار مكتب الأمم المتحدة للرياضة من أجل التنمية والسلام.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإشادة بعمل السيد أدولف أوغي أول مستشار خاص للأمين العام وخلفه السيد ويلفرد لمكه الذي يمكنه أن يعول على دعم سلطات موناكو.

الرياضة من أجل التنمية واحدة من المحاور الرئيسية لأنشطة التعاون الدولي لإمارة موناكو. فإلى جانب الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج ''الرياضة الإنسانية في خدمة تنمية الشباب في المدن'' خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، تدعم موناكو ''سنتر يلين أولمبيك''، وهو مركز ومدرسة رياضية في باماكو، مالي، تتيح للاعبي كرة القدم الذين يخططون للاحتراف مستقبلاً تدريباً أكاديمياً أو مهنياً. كما تدعم موناكو مشروعاً لتشييد استاد رياضي في مدغشقر لصالح مدرسة متخصصة للأطفال المكفوفين.

وفي إطار الأحداث الرياضية الكبيرة، نسعى إلى مواصلة تعزيز الرياضة من أجل السلام والتنمية. وأذكر في هذا السياق مباراة كرة القدم السنوية بين فريق موناكو وفريق سائقي فورميولا ١ لصالح فرع الرابطة العالمية لأصدقاء الطفل في موناكو وسباق التتابع ''بلا نهاية'' الذي تنظمه غرفة موناكو للشباب في اليوم العالمي للطفل.

والرياضة تسهم في تنمية الأفراد والمجتمعات، لكنها أيضاً عامل في المصالحة وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وقد اختتم المنتدى الدولي الثاني للسلام والرياضة برئاسة سمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو أعماله للتو في موناكو. والسلام والرياضة منظمة أسسها في موناكو جويل بوزو الحاصل على ميدالية أولمبية وبطل العالم في الخماسي الحديث. وتحظى المنظمة بدعم حكومات واتحادات رياضية دولية ومنظمات دولية وشركات خاصة دولية كبيرة وأبطال دوليين، وهي تخلق جوانب للتآزر بين مختلف أصحاب المصلحة لنوعين من الأنشطة: منتدى سنوي دولي و ''مشاريع في المنطقة''، وهي مشاريع تهدف إلى القيام بعمل ملموس في مناطق الأزمات على مستوى العالم، سواء في حالات ما بعد الصراع أو في حالات الفقر المدقع أو عدم الاستقرار الاجتماعي.

وأمضى قرابة ٣٠٠ من صانعي القرارات في المجالين السياسي والرياضي، يمثلون أكثر من ٥٠ بلداً وخمس قارات، ثلاثة أيام في اجتماع في موناكو لتعزيز أوجه التآزر بين مجموعة المؤسسات والأفراد الذين يمكنهم بحكم وضعهم بذل جهود لتخفيف حدة التوترات وتبعات الصراع، أو حتى منعها من خلال الرياضة.

وتمثل تربية الشباب على قيم الرياضة عنصراً أساسياً لتغيير العقليات ونشر ثقافة سلام دائمة، ولكننا نعتقد أيضاً أن صانعي القرار السياسي يتعين عليهم إدراك أن الرياضة أداة للإدماج الاجتماعي الفعال ووسيلة للتقريب بين المجتمعات.

وستنشئ منظمة السلام والرياضة مركزاً للموارد وشبكة للمعلومات والتبادل في عام ٢٠٠٩ لتعزيز التنسيق بين المشاريع وتحقيق استخدام أفضل للموارد وزيادة فعالية الجهود على أرض الواقع وإدامة هذه الجهود بدرجة أكبر.

كما قرر المشاركون في المنتدى تعبئة منظمي الأحداث الرياضية الكبيرة للمساهمة في الإجراءات المتخذة لتعزيز السلام من خلال الرياضة، حسبما يوصي مشروع القرار. وتم منح جوائز السلام والرياضة خلال هذا المنتدى. ومُنحت على وجه الخصوص، ولأول مرة، جائزة أفضل صورة للسلام والرياضة في العام. وتصور الصورة المصافحة التاريخية بين رئيس تركيا السيد عبد الله غول ورئيس أرمينيا السيد سيرج سرغسيان في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في يريفان، أرمينيا، بمناسبة مباراة تصفيات كأس العالم لكرة القدم بين فريقي تركيا وأرمينيا التي أنهت ١٨ عاماً من الصمت الدبلوماسي.

وكانت الألعاب الأولمبية في بيجين هي الأولى من نوعها منذ سريان الاتفاقية الدولية لمكافحة تعاطي العقاقير في ميدان الرياضة، التي أُعتمدت برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ونُفذ أكبر برنامج

اختبارات على الإطلاق للكشف عن المنشطات خلال الألعاب. وأجري أكثر من ٤ ٧٧٠ اختباراً للكشف عن المنشطات. غير أن الأهم هو أن الألعاب نجحت، بدءاً بحفل الافتتاح الرائع، في إظهار أن كل شيء تمثله الرياضة باعتبارها اللغة العالمية ينبغي لنا أن نقدره وندافع عنه: الموهبة والعمل والأمانة وإشراك الجميع والانضباط واللعب النظيف والثقة وروح الفريق والإيثار والإخوة.

السيد فلوس (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام وفريق موظفيه على تقريره (A/63/466) وإشارته المحددة إلى البرنامج الدولي للاعبين من أجل السلام في منطقتنا.

ينظر الكثيرون إلى الرياضة باعتبارها مجرد ممارسة. ولكن على نطاق عالمي، تفيد الرياضة كلغة مشتركة يمكن أن تدعم الصداقة والانسجام الدوليين. وبروح المنافسة الصحية، يمكن لأشخاص من مختلفة الخلفيات والديانات والثقافات والأعراق الاشتراك معاً في قضية مشتركة وتجربة مشتركة. وتتخطى التجربة الرياضية التنافسية بين الناس خلافاتنا وتُذّكرنا بأن ما يجمعنا، كبشر، أكبر بكثير مما يفرقنا. وهذه الفكرة متجسدة في الملاعب الترابية لكرة القدم وكذلك في الساحة الأولمبية الدولية. وحسبما جاء في ميثاق الألعاب الأولمبية، يمكن أن تفيد الرياضة والمنافسة الودية في خلق مجتمع مسالم يهتم بالحفاظ على الكرامة البشرية.

وفي منطقتنا، نحاول تسخير الروح الرياضية لإقامة علاقات وبناء جسور بين الشعوب والثقافات. وإسرائيل لديها شبكة نشطة من المنظمات التي تسعى إلى استخدام الرياضة كوسيلة لتعزيز السلام والتعايش.

ومركز بيريز للسلام، وهو منظمة غير حكومية، أحد أنشط المنظمات التي تعزز السلام من خلال الرياضة. وأشاد المجتمع الدولي ببرامجه الرائدة باعتبارها وسيلة مهمة للجمع بين الشبان الإسرائيليين والفلسطينيين ليتعلموا من بعضهم بعضاً وليقيموا روابط بين الثقافات. وتجمع مدرستا مركز بيريز للسلام والرياضة بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل التدريب والمنافسة في مجال الرياضة إلى جانب أنشطة تعليمية في مجال السلام.

وفي هذا العام، التقى إسرائيليون مع فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة في مباريات لكرة القدم وكرة السلة. وقد يبدو هذا في نظر البعض حدثا رياضيا عاديا. غير أن هذه المباريات وبرامج التعليم الإضافية أفادت في تجاوز الانقسامات السياسية والثقافية والدينية.

ولأن هذه البرامج أثبتت أنها وسيلة ناجحة لتعزيز ثقافة السلام، فقد وسعت نطاقها. ويصدر المشاركون فيها الآن صحيفة باللغتين العبرية والعربية لضمان استمرار الصلة بين المشاركين الحاليين والسابقين وبين زملاء فرقهم واستمرار ارتباطهم بالقيم التي تعلموها معاً.

وعلى المستوى الحكومي فإن برنامج إسرائيل للتنمية الدولية (ماشاف) يستخدم الرياضة أيضاً كوسيلة للتنمية والسلام. ويتيح الماشاف برامج للتعاون التقني في المجالات التي ثبت أنها أدوات فعالة ومثمرة لتعزيز السلام والتنمية. وستبقى الحكومة الإسرائيلية ملتزمة بهذه البرامج.

ومن شأن كل هذه النجاحات الحكومية وغير الحكومية أن تكون أمثلة على ما يمكننا تحقيقه من خلال الرياضة. فمن خلال المشاركة الإيجابية، نتجاوز الانقسامات ونحل المشاكل التي كان يبدو أنها مستعصية.

ومما يؤسف له، أن جميع الأحداث الرياضية لا يمكن أن تُنظم بنفس الروح الإيجابية. ويجدُر تذكر ما حدث في الألعاب الأولمبية عام ١٩٧٢ في ميونيخ، بالرغم من أنه يشكل جزءاً مؤلماً من تاريخنا، حينما اقتحم مسلحون من

جماعة أيلول الأسود الإرهابية، متخفين في زي رياضيين، القرية الأوليمبية وقتلوا ١١ رياضياً ومدرباً وحكماً من إسرائيل. وتداعيات ذلك العمل الإرهابي البشع والشنيع ما زالت تتردد في إسرائيل – وفي جميع أرجاء العالم، كذلك – حتى يومنا هذا.

وفي هذا الصدد، فقد سعدت إسرائيل بالألعاب الأولمبية لهذا العام في بيجين التي ضربت مثالاً رائعاً للقيم الرياضية بوصفها وسيلة مثلى لتنشيط الجسم والعقل والروح، وبالتالي للتغلب على حواجز اللغة والسياسة والدين. وسوء استخدام الرياضة والمنافسة الدولية لأغراض سياسية إهانة لروح وفضائل التقاليد الأوليمبية ذاتها.

إن الكثير من الصراعات وتحديات التنمية قد تبدو مستعصية. ولا بد لنا من إيجاد طرق دينامية جديدة لمواجهة الصعوبات وبناء الجسور بين الشعوب.

واستخدام الرياضة كأداة للنهوض بثقافة السلام والتنمية يمكن أن يكون وسيلة فعالة لبناء السلام من القاعدة ولتعزيز زخم التنمية. لكن الرياضة وحدها لا يمكنها أن ترعى السلام الدائم. وحتى تصبح الرياضة أداة فعالة للسلام يلزم توفر عوامل مساعدة مثل الرغبة في السلام فيما بين الجماعات المختلفة، ومشاركة وسائط الإعلام، والاشتراك الحثيث من المجتمع المدني، وتفاني المنظمات الرياضية.

إسرائيل تؤيد تأييدا قويا هذا المفهوم وتدعو أمم العالم إلى اغتنام الفرص التي تتيحها الرياضة لتشجيع السلام والتنمية ولمواصلة تقوية العوامل المساعدة لكفالة أوسع مشاركة ممكنة. وإسرائيل تتعهد بتكريس نفسها لدعم هذا المسعى دعما تاما.

السيد رود (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتأكيد أن حكومتي تتشرف بأن تكون بين مقدمي مشروع القرار A/63/L.51 المعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الرائع الذي أنجزه ولفريد لمكي، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون الرياضة والتنمية والسلام.

تدرك ألمانيا، بصفتها مشاركا في تقديم مشروع القرار، أهمية الرياضة كوسيلة للتفاهم المتبادل والحوار بين الشعوب. فالأنشطة الرياضية تقيم صلات تربط بيننا ويمكنها أن تساعد في التغلب على الحواجز، مثل الاختلافات الثقافية واللغوية وغيرها. وهي تؤدي دورا قيما في الجمع بين الشعوب من خلفيات مختلفة، ويمكن أن تساهم في النهوض بالتلاحم الاجتماعي والتقريب بين الثقافات.

والبرامج الرياضية يمكن أيضا أن ترعى الاشتمالية الاجتماعية داخل الثقافات عن طريق التغلب على التمييز ضد التهميش الاجتماعي للنساء والأشخاص المعوقين. وإن اشتراك الفتيات والنساء في الأنشطة الرياضية يمكن أن يساعد في تعزيز ثقتهن بأنفسهن للمشاركة في الحياة الاجتماعية وبلورة إمكانياتهن القيادية.

علاوة على ذلك، يمكن للرياضة أن تعين في تحقيق كامل طائفة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبذلك تصبح الرياضة عنصرا تكميليا مناسبا للدفع قدما بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد بينت التجربة أن البرامج الرياضية يمكن أن تكون أيضا عاملا مساعدا للاستقرار السياسي الداخلي والاندماج الاجتماعي بعد فترات الصراع. فيمكنها، على سبيل المثال، أن تؤدي دورا كبيرا في تأهيل واندماج الجنود الأطفال والشباب الآخرين المتورطين في الصراعات.

لذلك تؤيد الحكومة الألمانية الاتحادية بقوة انخراط الجمعية العامة في الترويج للرياضة كوسيلة للتنمية والسلام. وقد أعارت الحكومة خدمات مستشار الأمم المتحدة الخاص

لشؤون الرياضة من أجل السلام والتنمية، وهي تدعم ماليا مكتبه عن طريق صندوق الأمم المتحدة الائتماني للرياضة من أجل التنمية والسلام. وتتعهد ألمانيا بمواصلة دعمها القوي للمكتب في عام ٢٠٠٩.

السيدة أيتموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية، بالنيابة عن كازاخستان، أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/63/466، والمعنون ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: البناء على الأسس“، الذي يرسم صورة شاملة للتقدم المحرز حتى الآن على الصعد الوطني والإقليمي والدولي في تحقيق الاستراتيجيات والبرامج في ميدان الرياضة من أجل التنمية والسلام. إن تركيز التقرير على الفرص الجديدة التي سنحت منذ دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرين ودورة الألعاب الأولمبية الثالثة عشرة للمعوقين في بيجين يؤكد وعن حق على أن الدورة التي استضافتها الصين كانت أول دورة في التاريخ تعقد في بلد نام، مما يشجع على تحقيق مزيد من التقدم الذي يؤثر فيما يتجاوز الرياضة نفسها، فيساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما نشيد عاليا بالنداء الرسمي الذي وجهه رئيس الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء كافة بالامتثال للهدنة الأولمبية أثناء دورة ألعاب ٢٠٠٨ الصيفية في بيجين، حسبما تجلى في مقرر الجمعية العامة ٦٢/٥٥٠. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يتقيد بالهدنة الأولمبية في المستقبل، وفقا لذلك النداء.

لقد قامت حكومتي، آخذة في الحسبان التطوير الجاري للتدريب البدني والرياضة في كازاخستان، بوضع مشروع قانون كتدبير إنمائي يتوقع أن يقره البرلمان قريبا. وعلى الصعيد الوطني سيعمل هذا القانون على تأمين وحماية حقوق المواطنين في كازاخستان في الاستفادة على قدم المساواة من التدريب البدني والرياضة. وسيستحدث نظاما من الضمانات القانونية وسيمهد الظروف الضرورية لتطوير الرياضة الجماهيرية، وإعداد الاحتياطيات الرياضية وتدريب الأفرقة الوطنية بتحديد العلاقات بين الأفراد وحقوقهم وواجباتهم وفيما بينهم والكيانات القانونية الرياضية ذات الصلة.

لقد استحدثت كازاخستان المفاهيم والبرامج المتطورة المصممة لبلوغ أهداف محددة لتمكين الرياضيين من التدريب استعدادا لدورة الألعاب الأولمبية الثلاثين، التي ستعقد في لندن في عام ٢٠١٢، وكذلك لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية الآسيوية السادسة عشرة المقرر عقدها في غوانجو في عام ٢٠١٠.

وامتثالا لاتفاقية اليونسكو ضد تعاطي المنشطات في الرياضة، تقوم حكومة كازاخستان حاليا، عن طريق آليات مختلفة منها الاجتماعات الخاصة للمجلس الاستشاري المعني بتعاون كازاخستان مع المنظمات الدولية، بدراسة القانون ذي الصلة للمصادقة على الاتفاقية.

ونود أن ننوه على وجه التحديد باستخدام الرياضة وسيلة للتنمية والسلام، حسبما دللت عليه كل البلدان أثناء دورة الألعاب الأولمبية الصيفية التاسعة والعشرين في بيجين. فلأول مرة على الإطلاق مرت الشعلة الأولمبية، كجزء من الاحتفالات، عبر شوارع ألماتي بكازاخستان. وكان هذا حدثا بارزا لا للرياضيين في بلدي فحسب، بل للأمة بأسرها، التي كان مصدر فخر لها أن تسلّم الشعلة إلى أمم أخرى.

وفيما يتعلق بدورة الألعاب الأولمبية للمعوقين يجدر التنويه بأن كازاخستان ما فتئت تولي اهتماما متزايدا لاستخدام الرياضة في عملية تأهيل الأشخاص المعوقين. وإلى جانب خلق الظروف الضرورية للأشخاص ذوي الإعاقة،

وتنظيم المناسبات الرياضية الجماهيرية والمحافل الأخرى لهم في كل أنحاء البلد، شرعت جمهورية كازاخستان في الوقت الحاضر في إجراءات التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. وبقصد التشجيع على مشاركة أكبر في الرياضة من خلال الحوافز المالية وغيرها للرياضيين المعوقين تقدم حكومتي أجورا للرياضيين الذين فازوا بإحدى المراتب الست الأولى في كل الألعاب الرياضية في دورة ألعاب بيجين الأولمبية للمعوقين.

إضافة إلى ذلك، تعكف حكومتي على اتخاذ التدابير التي تساهم في تحقيق منجزات أعظم لا في الألعاب الرياضية للمحترفين فحسب وإنما أيضا في الألعاب الرياضية الجماهيرية. وتشمل تلك التدابير تهيئة الظروف القانونية الملائمة لتطوير وتشغيل المنظمات غير الربحية التي تعمل، استنادا إلى الاهتمامات الرياضية، على توحيد المجتمعات المحلية بصرف النظر عن اختلافاتها، أو المنظمات التي تستخدم الرياضة في الترويج للسياسة العامة أو لمقاصد التعليم أو التأهيل الصحي البدني والعقلي. وإحدى الفوائد الرئيسية الملموسة للرياضة تكمن في فعاليتها كأداة لتحفيز الشباب وإشعال جذوة المثل الوطنية والنهوض بقيم المساواة والتسامح والسلام واحترام القواعد ومفهوم بذل قصارى الجهد والروح التنافسية الحقة والتسابق الشريف.

في عام ٢٠١١ ستستضيف كازاخستان دورة الألعاب الآسيوية الشتوية السابعة وهي تعكف الآن على اتخاذ تدابير مباشرة حتى تكون جاهزة لذلك الحدث الرياضي الهام. وقد شرعت وزارة السياحة والرياضة في بلدي فعلا في مفاوضات مع المهندسين المعماريين العالميين البارزين لتخصيص الأراضي المناسبة لإقامة المنشآت الرياضية عليها. والتقديرات الأولية لميزانية الدولة لاستضافة الألعاب تبلغ بليون دولار.

ويعتقد وفد بلدي أن الديناميات الإيجابية لجهود الأمم المتحدة لإدماج تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام ستحظى بمزيد من التعزيز من خلال الارتقاء بمستوى الوعي والتأييد الهادفين إلى ممارسات إنمائية أكثر شمولية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون والجهود المتضافرة من جانب الدول الأعضاء لإرساء إطار عالمي لدور الرياضة في تعزيز التنمية والسلام.

السيد ستون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أستراليا ملتزمة بمبادئ تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وبالدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة لترسيخ تلك المبادئ. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/63/446)، المعروض على الجمعية هذا الصباح. كما نرحب بقرار الأمين العام تجديد ولاية المستشار الخاص المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وتعيينه السيد ويلفريد ليمكي للقيام بهذا الدور. وإننا نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع السيد ليمكي بغية مشاطرة خبراتنا والمساهمة في تحديد أفضل الممارسات في برامج تسخير الرياضة لأغراض التنمية.

ونودّ أن نشكر سويسرا وشيلي على تيسير مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/63/L.51). ويسر أستراليا أن تكون من مقدميه.

من خلال دعم أستراليا للأنشطة القائمة على الرياضات في البلدان النامية، فإنها تتيح الفرص أمام الشبّان والشابّات لتطوير مهاراتهم القيادية ومهارات العمل الجماعي والانضباط الذاتي واحترام الذات والآخرين، فضلاً عن توفير متنفس إيجابي لطاقاتهم. ويدعم برنامج التوعية الرياضية الأسترالي برامج رئيسية في سبعة بلدان، ويقدم منحاً لأنشطة أصغر في أكثر من ٤٠ بلداً في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة

قدرة الشركاء، مثل السلطات والمجتمعات المحلية، لتخطيط وتنفيذ أنشطة قائمة على الرياضات تسهم في تحقيق أولويات إنمائية محددة محليا. ففي فانواتو مثلا، يجري تدريب ١ ٢٠٠ من القيادات الشبابية على تنفيذ برامج رياضية في القرى بتوجيه من القيادات التقليدية.

وفي وقت سابق من هذه السنة، أعلنت حكومتا بابوا غينيا الجديدة وأستراليا إقامة شراكة بينهما، وهي مبادرة بابوا غينيا الجديدة – أستراليا للرياضة من أجل التنمية، وذلك لمساعدة المؤسسة الرياضية في بابوا غينيا الجديدة على قيادة وإدارة وتنفيذ برامج لدعم سياسات حكومتها. وقد التزمت أستراليا بتمويل البرنامج حتى عام ٢٠١٦.

ومع توسيع برامجنا، استحدثت أستراليا منصب مستشار متخصص في الرياضة من أجل التنمية في إطار وكالتنا الدولية للمعونة، الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. ولدى أستراليا أيضاً عدد من البرامج لتحقيق إشراك النساء والفتيات في أنشطة متعلقة بالرياضة. وهي تشمل برنامج مِنح القيادة الرياضية للمرأة، الذي يوفر الفرص للتدريب وتطوير المهارات، وذلك لتمكين المرأة من تولّي أدوار القيادة وصنع القرار في الرياضة.

إن الرياضة عنصر مكمّل لأسلوب الحياة في أستراليا، ولنظرتنا لأنفسنا ولكيفية رؤية بقية العالم لنا. إنها تسهم في بناء الترابط الاجتماعي الذي يربط بين الأُسَر والمجتمعات المحلية والأقاليم والأمة، فضلاً عن توثيق الروابط بين الأمم. ونبقى ملتزمين باستخدام الرياضة بوصفها عنصرا ثمينا للتنمية والسلام في جميع أرجاء العالم.

السيد ويلسون (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الجمعية على تكرمها بمنحي بهجة وشرف التكلم بالنيابة عن حكومة بلدي بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال، ”تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام“. إنها مهمة تثلج الصدر ولكنها تبعث على التواضع، وذلك لأنها تأتي في أعقاب إنجازات متميزة أحرزها رياضيون من جامايكا ومنطقة البحر الكاريبي في مباريات ألعاب القوى في دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرين التي جرت في بيجين في وقت سابق من هذه السنة.

إن جزيرتنا تشجع تقليد الرياضة والروح الرياضية، وهو تقليد يفخر كل جامايكي بأن يقترن به اليوم. ولا يمكننا أن ننسى شجاعة فريق التزلج القادم من شواطئنا المدارية، والذي تأهل للألعاب الأولمبية الشتوية على الرغم من كل الصعوبات. ونتذكّر عزيمة فريقنا الوطني لكرة القدم، فريق فتيان الريفي، الذي ظهر من شبه العدم ليتأهل عام ١٩٨٨ لمسابقة كأس العالم المتميزة في كرة القدم في فرنسا، والتي نظّمها الاتحاد الدولي لكرة القدم. ولقد حافظ رياضيونا دائما على مستوى عالمي في ألعاب تنافسية إقليمية ودولية. وفي الفترة الأخيرة، قدم يوسين بولت أداء مذهلا في المضمار في بيجين وكان في سرعته مثل البرق، فأسر بذلك قلوب وخيال المتحمسين الرياضيين وغير الرياضيين على السواء.

لقد أسهمت تجربة بيجين في إثبات أمر كان موضع اقتناع لدى بلدنا وشعبنا وحكومتنا، وهو أنه يمكن للرياضة أن تكون أمرا عظيما جداً للأفراد والمجتمعات المحلية ولأمتنا. فهي تولّد قيماً هامة مثل الروح الجماعية والانضباط والتضامن والتسامح واللعبة النزيهة. وهي تشجع أيضا المساهمات النشيطة من الأفراد في المجتمع، وبالتالي فإنها تساعد على تشجيع المواطنة المسؤولة والفخر الحضاري. وتلك هي قيم تشكل جوهر السعي إلى السلام والتنمية وتحقيقهما.

ولذلك فإن حكومة جامايكا ملتزمة بمزيد من الاستكشاف لاحتمالات المساهمات التي يمكن للرياضة أن تقدمها والاستفادة منها فيما نحن نسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لشعبنا.

ونحن في هذا السياق نسجّل تقديرنا للتقرير الشامل للأمين العام الوارد في الوثيقة A/63/466، والذي يستعرض البرامج والمبادرات التي تنفّذها الدول الأعضاء، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وسواها من الشركاء، لاستخدام الرياضة أداة للتنمية والسلام.

وتدعم جامايكا بشكل خاص وجهة النظر التي يعرب عنها تقرير الفريق العامل الدولي المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، والذي يعترف بأنه فيما تكمن في البرامج الجيدة التصميم لتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام إمكانيات كبيرة للمساهمة في دفع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية ذات الصلة، إلا أنه لا يمكن للرياضة وحدها أن تضمن السلام أو تحل المشاكل الاجتماعية المعقدة. ونحن نتفق مع الفريق العامل على أنه ينبغي بدلاً عن ذلك الترويج للرياضة بوصفها أداة عالية الفعالية ضمن رزمة أكبر من الأدوات للممارسات الإنمائية وينبغي تطبيقها بصورة شاملة ومتكاملة مع مداخلات وبرامج أخرى لتحقيق أفضل النتائج.

ومن هذا المنطلق قامت حكومة جامايكا بعدد من المبادرات على المستوى الوطني لتنفيذ مبادرات في مجال تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وذلك انسجاماً مع قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك قرار السنة الماضية ٢٧١/٦٢. وعلى ذلك الأساس أيضا قررت جامايكا أن تقدم مشروع القرار الحالي، المعمَّم بوصفه الوثيقة A/63/L.51.

وتلتزم جامايكا، مثلاً، بتعزيز المساواة الجنسانية وتمكين المرأة من خلال الرياضة. والعديد من خيرة رياضيينا هم، تقليدياً، من النساء اللواتي يفخر بلدي ويحتفي بهنّ. وإنني إذ أقول هذا إنما أفكر في مارلين أوتي، ديون هيمينغز، فيرونيكا كامبيل – براون، شيلي – آن فريزر، على سبيل المثال لا الحصر. ويسرني إبلاغ الجمعية بأن الصياغة النهائية لسياستنا الجنسانية أصبحت الآن جاهزة. وبالموافقة النهائية عليها وتنفيذها من جانب مجلس الوزراء، فإنها ستؤدي إلى المزيد من تعزيز مُثل المساواة الجنسانية في الرياضة، من بين أمور أخرى.

إن إحدى الاستراتيجيات الرئيسية المعتمَدة من الحكومة من خلال معهد الرياضة هي تعزيز وتطوير الرياضة في المدارس، وأحد أدوارها الأساسية هو تشجيع الرياضة بغية اكتشاف المواهب في مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وذلك من خلال شبكة كوادرها الرياضية في جميع أنحاء جامايكا. فتطوير الرياضة إذن يؤدي دوراً بارزاً في التطوير التربوي لشباب جامايكا.

وتسهم الرياضة بدور كبير في التعاون الإنمائي. وإن مداولات عديدة بشأن الاستراتيجيات والمساعدات الإنمائية، في المعاهدات الثنائية أو مع الوكالات المتعددة الأطراف، تتناول بعض الإجراءات لدعم التعاون في الرياضة. وبناء على ذلك، أبرمت جامايكا اتفاقات ثنائية مع جهة رياضية، ويجري تنفيذها حالياً، وهناك اتفاقات أخرى قيد التفاوض. ومن خلال تلك الاتفاقات الثنائية، تبادلنا خبراتنا الوطنية، وأفضل الممارسات، والموارد المالية والتقنية واللوجستية لتطوير البرامج الرياضية. إننا ننوي مواصلة انخراطنا مع الشركاء الدوليين بشأن هذه المسألة الإنمائية الهامة.

وفي الوقت الحالي، توشك الوزارة المسؤولة عن الرياضة في عاصمة بلدي على إنجاز الصياغة الأولى لما يراد له أن يكون سياسة رياضية دينامية وفعالة لجامايكا. وقد أعلنت الحكومة أيضا عن نيّتها أن تدرج عملية يسهم فيها شعبنا كله في تلك السياسة. وكما نقول في جامايكا، النيّة هي أن نجري مشاورات واسعة النطاق في كل ''حدب وصوب'' من جامايكا، وذلك تقديرا لأهمية الرياضة ودورها في تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما نعلم جميعاً، هناك ضغط دولي في كل مكان لمواجهة تحديات تعاطي العقاقير في الرياضة. فالبلدان في جميع أنحاء العالم مدعوّة إلى معالجة تعاطي العقاقير في الرياضة بوصفها مسألة أمن وطني وأولوية وطنية. وفي هذا الصدد، شكلت جامايكا لجنة لمكافحة تعاطي العقاقير في محاولة لتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة تعاطي العقاقير في ميدان الرياضة. وجامايكا هي أيضاً طرف في صكوك دولية مختلفة تركز على الرياضة أو تشمل عنصراً رياضيا.

لقد أتاح تطور الرياضة للناس العاديين في جامايكا في الفترات الأخيرة فرصاً مثيرة لإثبات أنفسهم. ولا يمكننا إلا أن نشعر بالإحساس العفوي المتدفق بالوطنية والاعتزاز ونحن جميعاً نثبت أنفسنا من خلال كل إنجاز رائع لشبابنا وشاباتنا الرياضيين. فقبل أربعة أشهر فقط، فاضت تلك المشاعر لدى شعب جامايكا كله في الوطن والخارج حين غادر فريقنا بيجين بأكبر عدد من الأرقام القياسية العالمية، أي أكبر عدد من الأرقام القياسية الأولمبية وأكبر عدد من الميداليات. ونحن نثبت أنفسنا في لحظات كهذه، ونتذكر عزيمة وتصميم شخصية الإنسان في جامايكا.

تلتزم جامايكا بالتركيز المتجدد على الرياضة بوصفها عنصراً من عناصر الهوية والتحوّل الوطنيين، وبوصفها ترفيهاً وتسلية، وبوصفها آلية من أجل السلام وأداة للتعليم والصحة، ومن ناحية المكاسب الاقتصادية التي تتحقق منها. وإننا ننظر إلى الرياضة في سياق إعادة إشراك المجتمعات المحلية، وبوصفها أداة لعملية التحول الاجتماعي. وفي هذا الصدد، تهدف الحكومة إلى توفير الفرص أمام شعبنا للترفيه عن نفسه من خلال الرياضات المجتمعية. ولذا فقد تعهّدت ببناء المزيد من المرافق الرياضية والترفيهية في جميع أنحاء الجزيرة، وبحيث يمكن لشعبنا أن يمرح في نهاية الأمر.

ومن خلال أعمال لجنتنا للتنمية الاجتماعية، نقوم بإعداد برامج لاكتشاف المواهب وتطويرها على جميع المستويات. ونحن ملتزمون بجعل الرياضة والترفيه جزءاً لا يتجزأ من برنامج الأسلوب الصحي للحياة في جامايكا، وذلك من خلال برامج الرياضة المدرسية والمجتمعية. وكلّنا نعلم أن الرياضة تبني الشخصية، وتساعدنا على إدارة الوقت، وتحدّ من الصراع وتسهم في إقامة علاقات وصداقات ودية سليمة. إن الرياضة مدرسة للحياة.

ومن المذهل حقاً أن جزيرة صغيرة مثل جامايكا يمكنها أن تبقى في طليعة الألعاب الرياضية على جميع المستويات. ونأمل أن نحافظ على تقليد رياضيينا المتميزين من الرجال والنساء، الذين يستوحون إلهامهم من روّادنا السابقين، أمثال هربرت ماكنلي وآرثر وينت، ذلك التقليد الذي أسهم في نجاح المزيد من الرياضيين مؤخراً، مثل دونالد كواري، بيرت كاميرون، غريس جاكسون، أسافا باول، يوسين بولت، فيما نحن نسعى إلى الوفاء بالتزامنا الدولي بالامتثال لولاية الأمم المتحدة بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.